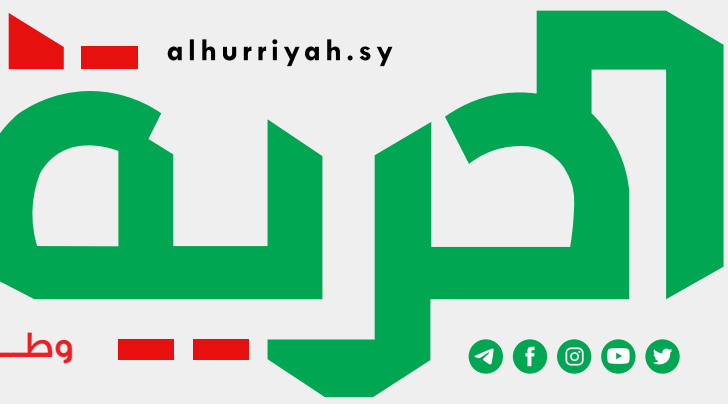

alhurriyah.sy

الحرية

وطـــن الكلمـة

24 صفحة

صحيفـة إلكترونيـة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع

الاثنيـن 3 جمـادى الآخـر 1447 هـ | 24 تشـرين الثاني 2025 م | العدد 11

الرئيس الشـرع يطّلـع على مشـاريع لإعادة التأهيل والتطوير العقـاري في دمشق

| تفاصيل أكثر على الموقع

شريان الحياة للاقتصاد السوري ..

70 بالمئة من الأسر السورية يعتمدون على التحويلات المالية

| 4

عـام على ولادة سـوريا الجديـدة.. الانتقـال من عام التحرير لعام تثبيت بناء اقتصاد جديد

| 5

▪ محليـات | 19

ماذا يحدث في أسواق الدواجن؟ انخفاض حاد في أسعار الفروج يثير قلق المربين

▪ اقتصاد | 8

عـودة رجـال الأعمـال.. خطوة ملحّة تعيد ضبط التوازن الاقتصادي في سوريا

▪ تحقيقات | 21

ندوب لا تمحى.. معاناة مشوهي الحرب في سوريا وسبل إعادة البناء

الحرية
العدد 11 | السنة الأولى | الاثنين 24 تشرين الثاني 2025 م

من غرفة العمليات إلى قاعة حظر الأسلحة الكيميائية.

د. كتوب شاهد المجزرة الذي أصبح صوت الضحايا

الحرية– أمين سليم الدريوسي

من بين رائحة الكيماوي التي خيمت على الغوطة الشرقية عام ٢٠١٣، حيث تحولت المستشفيات إلى مراكز للإسعاف الأخير، خرج صوتٌ لم يتوقف عن ملاحقة الجريمة، أنه الدكتور محمد كتوب الذي لم يكن مجرد طبيب أسنان شهد إحدى أبشع جرائم الحرب، بل كان شاهداً حياً تحول إلى صوتٍ دولي للضحايا، يحمل ذاكرتهم من تحت الأنقاض إلى قاعات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

بعد خروجه من سوريا، انخرط كتوب في مسارٍ مهني ودبلوماسي متميز، حيث قدّم شهاداتٍ حاسمة أمام لجان التحقيق الدولية ومجلس الأمن.

عمله مع المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث طوّر خبرته المتخصصة في ملف الأسلحة الكيميائية، ما مهد لانضمامه لاحقاً إلى وزارة الخارجية، حيث أسهم من خلال إدارته ملف المنظمات والمؤتمرات الدولية في تسهيل زيارات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتطوير قدرات الفرق المحلية.

ما يميز تعيين كتوب مندوباً دائماً (بدون رتبة سفير) لدى هذه المنظمة، أنه يجمع بين الأبعاد الإنسانية والقانونية والسياسية، فهو ليس مجرد دبلوماسي، بل هو أيضاً جهة ادعاء مدنية ضد رأس النظام السابق في قضية استخدام السلاح الكيميائي، هذه الصفة تضفي على تعيينه بعداً أخلاقياً فريداً، وتعزز صورة الدولة التي تضع ملف العدالة

للضحايا في صلب عملها الدبلوماسي.

وخلفيته الأكاديمية المتنوعة –من كلية طب الأسنان في جامعة دمشق إلى زمالات في الصحة العالمية والدبلوماسية وحقوق الإنسان من جامعة كاليفورنيا في بيركلي– جعلته شخصية متعددة الأبعاد، تجمع بين الخبرة الطبية والمعرفة الدبلوماسية والالتزام الحقوقي.

إن تعيين د. كتوب يمثل أكثر من مجرد تغيير وظيفي، إنها رسالة واضحة بأن صوت الضحايا سيبقى حاضراً في المحافل الدولية عبر من عاشوا التجربة وعايشوا الألم، وهي خطوة تذكرنا أن الدبلوماسية الحقيقية ليست مجرد بروتوكولات ومراسم، بل هي امتداد للذاكرة الوطنية وسعيٌ دؤوب نحو تحقيق العدالة.

كم كلمة هادئة قالها وهو يضمّد جراح الأطفال في ذلك القبو قد تصرخ اليوم في أروقة الأمم المتحدة ، ليكون "أعلى صرخة من أي بيان رسمي"، وهنا تكمن قوة الحقيقة التي تسكن تفاصيل شهادته، والتي تحولت من أداة إثبات في المحاكم إلى سلاح دبلوماسي في وجه نظام الأسد وحلفائه.

وفي النهاية، يظل تعيين د. كتوب تجسيداً لمسيرة شعب من الظلم إلى العدالة، ومن الصمت إلى الصوت، ومن غرفة العمليات تحت القصف إلى مقعد الدبلوماسية تحت الأضواء، إنها إحدى المعادلات النادرة في السياسة الدولية، حيث تنتصر إنسانية الضحية على آلة القمع، ويحضر الماضي بألمه ليس كعبء، بل كبوصلة أخلاقية ترسم مستقبلاً مختلفاً.

سوريا بعد التحرير..

نحو استقرار سياسي واقتصادي وانفتاح دولي

الحرية – نهلة أبو تك

تعود سوريا اليوم إلى واجهة الاهتمام الإقليمي والدولي بعد سنوات صعبة أعادت رسم موازين القوة في الشرق الأوسط، تحرير الأراضي وإعادة فرض السيطرة على مختلف المناطق لم يكن مجرد حدث أمني، بل نقطة تحول استراتيجية أعادت تشكيل الدور السياسي والاقتصادي للبلاد، وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة من الانفتاح الإقليمي والدولي.

استعادة الجغرافيا والدور السياسي..

يشير د. شاهر الشاهر، أستاذ الدراسات الدولية بجامعة "صن يات سين" في الصين، إلى أن استعادة الدولة لجزء كبير من جغرافيتها لم تكن مجرد خطوة أمنية، بل بداية فعلية لعودة السياسة، فاستقرار الأرض أعاد فتح ملفات التنمية والاقتصاد، وسمح لسوريا باستعادة موقعها كدولة محورية في محيطها العربي والإقليمي.

ويضيف: هذا التحول دفع بعض الدول إلى إعادة تقييم سياساتها تجاه دمشق، لأن سوريا المستقرة ضرورة إقليمية وليست خياراً سياسياً.

تحوّلات إقليمية وموازين النفوذ..

ويضيف د. شاهر أن مرحلة ما بعد التحرير أعادت ترتيب أوراق الشرق الأوسط، وأعادت سوريا إلى موقعها كعقدة استراتيجية بين الشرق والغرب، ويضيف: هذا الموقع يمكّن البلاد من لعب دور محوري في ملفات الطاقة والتجارة وخطوط الحركة البرية، ويؤكد أن الاستقرار السوري ضرورة إقليمية لا يمكن لأي قوة أخرى ملؤها بنفس التأثير.

العلاقات الدولية والانفتاح التدريجي..

ويؤكد د. شاهر أن عودة الاستقرار سمحت لسوريا بإعادة بناء علاقاتها الخارجية وفتح آفاق التعاون الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي، ويؤكد أن انضمام سوريا للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب شكّل نقطة تحول أساسية، وأعاد تثبيت حضورها كدولة فاعلة في النظام الدولي.

التحديات والاقتصاد بعد التحرير..

كما بيّن د. شاهر أن المرحلة المقبلة تحمل تحديات متعددة الأبعاد:

ترسيخ الثقة الداخلية بعد سنوات الانقسام والاستقطاب.

التعامل مع الاعتداءات المستمرة على الأراضي السورية.

مواجهة أي محاولات لزعزعة الاستقرار من خلال الإرهاب.

إعادة إعمار الاقتصاد وإحياء القطاعات الإنتاجية بطريقة مدروسة.

ويضيف: الاقتصاد يبقى المؤشر الأكثر حساسية في مرحلة ما بعد التحرير، حيث سيحدد مدى قدرة الدولة على تحويل المكاسب الأمنية والسياسية إلى تنمية مستدامة.

تثبت تجربة سوريا أن التحرير كان بداية الطريق نحو مرحلة جديدة من السياسة والاقتصاد والانفتاح الدولي، ومع استمرار الانفتاح الخارجي، يبقى البناء الداخلي، وترسيخ الثقة، وإدارة التنوع المجتمعي الركائز الأساسية لتثبيت الاستقرار وتحقيق مستقبل مستدام للبلاد، وفق رؤية د. شاهر الشاهر.

«قيصر» العقبة الأخيرة أمام استقرار العلاقات السورية الأميركية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي

الحرية – لوريس عمران

شهدت العلاقات السورية – الأميركية خلال الأشهر الـ١١ الماضية تحولاً غير مسبوق، تُوّج بالزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس أحمد الشرع إلى واشنطن. الزيارة أزالت عدداً من الحواجز التي كانت تعوق التواصل المباشر بين العاصمتين، وفتحت قناة سياسية ودبلوماسية فعّالة، تعزّزت بلقاءات الرئيس مع عدد من أعضاء الكونغرس، ومن بينهم النائب برايان ماست، الذي يُعدّ من أبرز المعارضين لرفع «قانون قيصر».

ورغم أن الإدارة الأميركية رفعت جميع العقوبات التنفيذية المفروضة سابقاً على سوريا، إلا أن العقبة الأساسية تبقى متمثلة في «قانون قيصر» الذي أقرّه الكونغرس ويحتاج إلغاؤه إلى مسار تشريعي مختلف عن صلاحيات السلطة التنفيذية.

وهنا يبرز رأي المستشار السياسي إسماعيل باقر، المقيم في واشنطن، إذ يرى أن تجاوز هذه العقبة هو الضمانة الحقيقية لاستدامة التقدم السياسي بين دمشق وواشنطن. نظراً لصعوبة إعادة العمل به بعد إلغائه داخل الكونغرس، ويرى أن إخراج الملف من دائرة التجاذب بين الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) سيحوّل العلاقة بين دمشق وواشنطن إلى علاقة مستقرة وغير خاضعة لتبدّل الإدارات.

وأشار باقر خلال حديثة لصحيفة «الحرية» إلى أن استعداد الكونغرس لاتخاذ خطوة متقدمة تجاه سوريا مرتبط بالتطورات الداخلية التي شهدتها البلاد خلال المرحلة الأخيرة، وبالإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية، إذ راقب عدد من النواب هذه التطورات عن قرب، ما خلق مناخاً من الثقة غاب في السنوات السابقة. كما يبرز نجاح تمرير إلغاء «قانون قيصر» في مجلس الشيوخ بوصفه مؤشراً واضحاً على هذا التوجّه، مبيناً أن المرحلة الأكثر تعقيداً تبقى في مجلس النواب، حيث تتباين المواقف بين ٤٣٥ نائباً لكلّ منهم حساباته السياسية الخاصة.

وفي هذا السياق، ألقى باقر الضوء على الدور المتوقع للجالية السورية في الولايات المتحدة، القادرة على التأثير عبر التواصل المباشر مع ممثليها وشرح أهمية منح الاقتصاد السوري فرصة حقيقية للتعافي عبر إلغاء القانون.

واعتبر أن التحولات الإقليمية والدولية الأخيرة أسهمت في تعزيز هذا المسار، ولا سيما زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى البيت الأبيض، وما حملته من استثمارات ضخمة في الاقتصاد الأميركي.

ومع تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترامب في المكتب البيضاوي حول أهمية رفع العقوبات، بات واضحاً أن الملف السوري يندرج اليوم ضمن أجندة اقتصادية مشتركة بين الحزبين.

وأضاف باقر أن الضغط السعودي، المصحوب باستثمارات كبرى، جعل مسار إلغاء القانون أقرب من أي وقت مضى، ليس فقط كخطوة سياسية خارجية، بل كجزء من حسابات اقتصادية داخلية للمشرّع الأميركي.

ولفت إلى أن سلسلة اللقاءات التي أجريت في السابع عشر من نوفمبر/تشرين الثاني مع ١٢ نائباً من المؤثرين في لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس، عكست تغيراً واضحاً في المناخ السياسي داخل المؤسسة التشريعية. ورغم بقاء بعض التحفّظات، فإن غالبية المواقف التي سُجّلت بدت أكثر انفتاحاً، ما يعكس تحوّلاً حقيقياً تقوده الثقة السياسية وتقديرات الفرص الاقتصادية في آن واحد.

ويرى باقر أن إلغاء «قانون قيصر» بالكامل سيُحدث أثراً مباشراً وسريعاً على الاقتصاد السوري، خصوصاً في القطاع المصرفي الذي يشكّل القاعدة الأساسية لانطلاق أي دورة اقتصادية، موضحاً أن سوريا ليست ممنوعة تقنياً من استخدام نظام «سويفت» لكن تردد البنوك الأجنبية في تنفيذ التحويلات المرتبطة بها يبقى العائق الفعلي، وبعد رفع العقوبات، يتوقع أن تستعيد المصارف الإقليمية والدولية ثقتها في التعامل مع السوق السورية، ما يسمح بإعادة فتح الحسابات المراسلة واستئناف حركة التحويلات بصورة طبيعية.

وبيّن أن مذكرات التفاهم الموقعة سابقاً ستتحول إلى عقود فعلية، وستبدأ رؤوس الأموال بالتدفق مجدداً، بما يعيد تنشيط الائتمان والاستثمار.

وفي ختام حديثه، أوضح باقر أنه بانطلاق القطاع المصرفي ستشهد قطاعات الصناعة والطاقة والاتصالات وسائر قطاعات الإنتاج حراكاً اقتصادياً واسعاً، يعكس بداية دورة انتعاش جديدة في البلاد.

بعد وفاء سوريا بالتزاماتها نحو «حظر الكيميائية»..

هل من قرار دولي يعيد حقها في التصويت والترشح؟

الحرية – دينا الحمد

منذ الساعة الأولى التي بدأ فيها مندوب سوريا الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (محمد كتوب) عمله لديها، بدأت الأصوات تتعالى داخل المنظمة وخارجها بضرورة تبدل المشهد حيال نظرة «حظر الكيميائية» وقراراتها وقوانينها تجاه سوريا، لأسباب عديدة ومتنوعة.

وأولى تلك الأسباب الموجبة لعودة سوريا وحضورها الفاعل داخل المنظمة وحقها في التصويت والترشح، أن مندوب سوريا الدائم أكد أن البعثة السورية في المنظمة كانت مجمّدة خلال الأشهر الماضية، لأن سوريا تعرضت خلال حكم النظام البائد لأكثر من مئتي هجوم كيميائي، وأنه بعد التحرير تبذل دمشق جهوداً كبيرة للعثور على بقايا الأسلحة الكيميائية، لاسيما أن مخلفاتها خطيرة ويجب التخلص منها لحماية المدنيين.

أما السبب الثاني، فهو أن سوريا الجديدة بدأت منذ اليوم الأول لتحريرها من النظام البائد بالسير نحو إغلاق ملف الأسلحة الكيميائية التي استخدمها نظام الأسد ضد الأبرياء

من جهة، وكانت ذريعة للمجتمع الدولي لفرض الحصار والعقوبات على السوريين من جهة أخرى.

والسبب الثالث، أن سوريا أظهرت خلال مفاوضاتها مع المنظمة منذ اليوم الأول للتحرير استعدادها للتعاون في معالجة هذا الملف الشائك وطي ملف الأسلحة الكيميائية نهائياً.

أما السبب الرابع، فهو أن سوريا دعت أيضاً جميع دول منطقة الشرق الأوسط إلى الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كخطوة أساسية نحو إقامة منطقة خالية من السلاح النووي، بما يعزز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وكي لا تكون هناك معايير مزدوجة، بحيث تطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية دولاً بعينها بالانضمام والتعاون، وتتجاهل «إسرائيل» التي تمتلك الأسلحة المحرّمة وتهدد الآخرين بها وترفض الانضمام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والسبب الخامس، أن سوريا ليست بحاجة إلى الأسلحة الكيميائية، وهي تدرك أن أولوياتها بعد الدمار الهائل الذي ارتكبه النظام البائد هي إعادة البناء والإعمار والالتفات إلى حاجات السوريين الكثيرة.

وبناءً على هذه الأسباب الموجبة، فإن على دول العالم ومنظمة الأمم المتحدة والقوى الكبرى أن تعيد حساباتها تجاه سوريا فيما يخص هذا الملف، وتحديداً لاستعادة حقوق دمشق في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الترشح والتصويت، وضرورة أن يصدر قرار دولي بمراجعة حقوق وامتيازات سوريا، تمهيداً لإعادة حقها في التصويت والترشح داخل «حظر الكيميائية».. فهل نشهد مثل هذا القرار في المستقبل القريب؟

بصراحـــة

التحرير والتغيير

سامي عيسى

في الثامن من كانون الأول للعام الماضي سورية دخلت مرحلة تاريخية جديدة تسجل فيها إنجازات ثورة، لتفرد منجزاتها على كامل التراب السوري، وفي كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها الكثير، وصولاً إلى تحسين مستوى معيشة الناس بصورة أفضل على اختلاف شرائح المجتمع..

وبالعودة إلى الوراء قليلاً، وخاصة ساعة بدء عملية التحرير والتغيير التي شهدتها الجمهورية العربية السورية، في الثامن من كانون الأول عام ٢٠٢٤، بدأت بحراك وطني واسع على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتكريس مبادئ الشفافية والعدالة، وتحقيق التعافي الشامل الذي يخدم المواطن السوري.

حيث عملت الحكومة الجديدة على تنفيذ حزمة من الإجراءات والقرارات التي تهدف إلى استعادة الثقة، وتحسين الظروف المعيشية، وإطلاق عجلة الإنتاج، ونستطيع عرض بعضها لاسيما على مستوى الإصلاح السياسي والمؤسساتي، من خلال إعادة بناء المؤسسات، والعمل على إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية والإدارية لضمان الشفافية ومكافحة الفساد، وتفعيل دور الرقابة الشعبية والمؤسساتية..

إلى جانب تعزيز الحوكمة من خلال اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وإزالة البيروقراطية التي كانت تعيق العمل والإنتاج.

والأهم العمل على تحقيق العدالة الانتقالية، والبدء في خطوات لترسيخ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الشاملة، بما يضمن حقوق جميع المواطنين ويعزز اللحمة الوطنية.

لكن الجانب الاقتصادي كان له الفسحة الواسعة من العمل الجاد، لبدء عملية التعافي ودعم القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تؤمن حالة الاستقرار الداخلي وفق منهجية الدولة، والبدء برسم مرحلة جديدة، تحمل أولى خطواتها مكافحة الفساد المالي، وإطلاق حملات واسعة لمكافحته، واسترداد الأموال المنهوبة، ما ساهم في استعادة جزء من الثروة الوطنية. إلى جانب دعم القطاع الخاص واتخاذ قرارات من شأنها تمكينه ومساعدته، ليكون شريكاً أساسياً في تحقيق مستويات عالية من التنمية، بما في ذلك مراجعة التشريعات الاقتصادية التي تشجع الاستثمار المحلي والخارجي .. وبالتالي لابد من الحديث عن جانب مهم جداً يتعلق بمعالجة الرواتب والأجور، من خلال دراسة شاملة لرفع سوية الرواتب والأجور بما يتناسب مع التكاليف المعيشية، لضمان حياة كريمة للمواطنين ومنع الفساد الناتج عن ضعف الدخل. ولتعزيز الجوانب المذكورة سعت الحكومة لتسهيل العمل التجاري الذي يحقق موارد رئيسية داعمة لحركة الإنتاج وزيادته والتي تنعكس بصورة إيجابية على تحسين مستويات الدخل.

وترجمة ذلك لن تحقق النجاح المطلوب دون تحقيق الانفتاح المدروس على العالم الخارجي، حيث شهدت الفترة الماضية حراكاً دبلوماسياً مكثفاً، بما في ذلك زيارات رفيعة المستوى، بهدف استعادة العلاقات مع الدول العربية والإقليمية والدولية، وإعادة دمج سوريا في المجتمع الدولي، وتخفيف العقوبات، والعمل على مسارات سياسية واقتصادية تهدف إلى رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد، ما يفتح الباب أمام التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي، والبدء في التفاهمات مع المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للحصول على الدعم الفني، والتمويل اللازم لإعادة الإعمار، ورفع مستويات التنمية المستدامة.

والقادم من الأيام يحمل الكثير من التغييرات والتحولات الإيجابية تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والمعيشية للمواطن والدولة على السواء..

شريان الحياة للاقتصاد السوري ..

70 بالمئة من الأسر السورية يعتمدون على التحويلات المالية

الحرية – سناء عبد الرحمن

تعد التحويلات المالية من المغتربين واحدة من أبرز مصادر الدعم الاقتصادي في سوريا في ظل الأزمات المتلاحقة التي تعيشها البلاد، هذه التحويلات لم تعد مجرد أداة لتحسين مستوى المعيشة أو تلبية احتياجات اقتصادية عابرة، بل أصبحت تشكل شريان الحياة للكثير من الأسر السورية التي تعتمد على هذه الأموال بشكل رئيسي في تلبية احتياجاتها اليومية.

وقد تحوّلت هذه التحويلات إلى عامل رئيسي في استدامة الاقتصاد المحلي، وأدت إلى تغييرات جذرية في طرق وآليات إرسال واستقبال الأموال.

في حديثه لـ"الحرية"، أوضح الدكتور وجد رفيق الصائغ، مدرس في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا في جامعة اللاذقية، عن أبرز الفروقات التي طرأت على الحوالات المالية من المغتربين بين الفترات السابقة والفترة الحالية، كما تناول الدكتور الصائغ التحولات التي شهدتها هذه العملية نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية، وكيف يمكن للدولة أن تستثمر هذه التحويلات في سياستها المالية والاقتصادية.

يبدأ الدكتور الصائغ حديثه بالقول إن الحوالات المالية شكلت ظاهرة بالغة الأهمية في سوريا خاصة بعد بداية الثورة في العام ٢٠١١ فعلى الرغم من وجود حوالات مالية من المغتربين السوريين إلى أسرهم قبل الثورة، إلا أن هذه الحوالات لم تشكل جزءاً مهماً من موارد النقد الأجنبي، وكانت تُرسل بشكل رئيسي عبر قنوات رسمية مثل البنوك وشركات الصرافة المرخصة.

قبل الثورة، كانت الحوالات المالية وفقاً للصائغ، رغم وجودها، تقتصر على بعض الشرائح من المغتربين السوريين في دول الخليج، ولم تتعدَّ نسبة كبيرة من موارد النقد الأجنبي. وكانت تتم غالباً عبر القنوات الرسمية والمصارف المرخصة.

ومنذ اندلاع الثورة عام ٢٠١١، تغيّرت الصورة تماماً، فقد أدت الحرب والدمار والانهيار الاقتصادي إلى موجة هجرة واسعة شملت جميع شرائح المجتمع السوري، من الكفاءات والمتعلمين إلى العمال البسطاء وأصحاب رؤوس الأموال، وأصبحت التحويلات المالية من المغتربين شريان حياة لملايين الأسر التي تعتمد عليها في تلبية احتياجاتها اليومية، وفقاً للتقديرات، فإن أكثر من ٧٠٪ من الأسر السورية أصبحوا يعتمدون بشكل مباشر على هذه التحويلات كمصدر أساسي لدخلهم.

اقتصاد النجاة

يتابع الدكتور الصائغ قائلاً: إن التحويلات المالية لم تعد مجرد دعم إضافي، بل تحولت إلى مصدر حيوي لبقاء الأسر السورية في ظل الأزمة، حيث انخفضت الحوالات ذات الطابع الاستثماري مثل شراء العقارات أو إقامة المشاريع، في حين زادت الحوالات المعيشية الطارئة التي تذهب لتغطية نفقات السكن، الغذاء، الدواء والتعليم. كما أشار إلى أن هذه الحوالات أصبحت غالباً أصغر حجماً وأكثر انتظاماً.

تأثير الحرب والعقوبات

أحد أهم التحولات التي حدثت هو تأثير الحرب والعقوبات الاقتصادية على آلية التحويلات، فقد أدى قانون قيصر والعقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السابق، إلى عزلة شبه تامة للنظام المالي السوري عن الأنظمة المالية الدولية، هذا العزل منع السوريين من استقبال الحوالات عبر القنوات الرسمية مثل **SWIFT**، ما دفعهم إلى الاعتماد بشكل أكبر على القنوات غير الرسمية، وحوالي ١٠٪ إلى ٥٠٪ من التحويلات تتم عبر طرق غير رسمية، والتي غالباً ما تكون خارج نطاق الرقابة.

تراجع قيمة الليرة وارتفاع الفجوة

كما أشار د.الصايغ انه مع تراجع قيمة الليرة السورية وارتفاع أسعار الدولار في السوق السوداء، أجبرت شركات الصرافة على تسليم الحوالات بالليرة السورية فقط، وبأسعار رسمية تقل كثيراً عن سعر السوق الموازي، هذا الفارق الكبير بين السعر الرسمي وسعر السوق جعل العديد من السوريين يلجؤون إلى السوق غير النظامية للحصول على قيمة أفضل لحوالاتهم، الأمر الذي دفع الدولة إلى السماح بالتعامل بالدولار واليورو في بعض الحالات، ما ساعد في تسهيل الحوالات في السنوات الأخيرة.

الربط بنظام مصرفي

يرى د. الصائغ أن الدولة السورية يمكنها استثمار هذه التحويلات ضمن سياساتها الاقتصادية من خلال ربطها بنظام مصرفي شفاف، وقدّم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحفيز استخدام القنوات الرسمية للحوالات، مثل تسهيل فتح الحسابات بالعملات الأجنبية والسماح بسحبها أو تحويلها بحرية نسبية، الأمر الذي قد يشجع المغتربين على إرسال الأموال عبر القنوات الرسمية، بالإضافة إلى ذلك، شدد على ضرورة إعادة الثقة في المؤسسات المالية عبر تعزيز الشفافية في إدارة سعر الصرف وضمان عدم مصادرة أو تأخير الحوالات.

كما أشار إلى أهمية التعاون مع الدول التي تضم جاليات سورية كبيرة، من خلال توقيع مذكرات تفاهم لتسهيل التحويلات عبر البنوك أو شركات تحويل معتمدة، ما يسهم في تقليل الاعتماد على القنوات غير الرسمية.

مصدر حيوي

أصبحت التحويلات المالية من المغتربين جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد السوري، ولها تأثيرات كبيرة على بقاء الأسر السورية في مواجهة الأزمات المتعددة، مع التحديات التي يواجهها النظام المالي السوري، تبقى الحوالات المالية هي المصدر الحيوي الذي يساعد في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية.

لذا فإن تبني سياسات اقتصادية تشجع على استخدام القنوات الرسمية في إرسال واستقبال الحوالات يمكن أن يكون خطوة مهمة نحو إعادة هيكلة الاقتصاد السوري في هذه المرحلة الحرجة.

عام على ولادة سوريا الجديدة..

كيف يمكن الانتقال من عام التثبيت إلى عام بداية بناء اقتصاد جديد؟

الاقتصاد السوري توقف عن الانهيار.. لكنه لم يبدأ بالتعافي البنيوي والهوية الاقتصادية ما تزال انتقالية وهجينة وغير مستقرة

الحرّية – هبا علي أحمد

بعد عام على انطلاقة سوريا الجديدة والتحوّل الجذري الذي شهدته البلاد بعد أكثر من عقد من الحرب، يُثار الكثير من الأسئلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها بما يشمل جميع جوانب الحياة وبما يمس معيشة المواطن، وإذا كانت الكثير من الإجابات يُمكن تحصيلها من خلال الانفتاح الدولي على سوريا والوفود الدبلوماسية وتوقيع مذكرات تفاهم والاستثمارات الخارجية.

لكن يبقى السؤال الاقتصادي كما هو دائماً مُلحاً، أين وصل الاقتصاد السوري بعد عام؟ هل تبلورت هويته بشكلها النهائي أم مازالت غير واضحة المعالم؟ أين وصلت الدبلوماسية السورية الاقتصادية؟ هل حققت المطلوب أم مازال أمامها الكثير من الأشواط؟ وماذا عن إدارة التحوّل؟

اتجاهات الاقتصاد السوري

بعد عام على انطلاقة سوريا الجديدة، يُجمع الخبراء على أن العام الأول اتسم اقتصادياً بثلاثة اتجاهات رئيسية، يستعرضها الكاتب والباحث الاقتصادي الدكتور ياسين العلي في حديثه لـ«الحرّية»:

١- كبح الانهيار المالي دون استعادة التوازن، حيث توقف الانهيار السريع لليرة السورية وتباطأ التضخم واستعادت الدولة جزءاً من قدرتها على ضبط السوق، لكن دون حلول جذرية، فما زالت مستويات الأسعار مرتفعة، القوة الشرائية منهارة والقطاع المصرفي عاجزاً عن تمويل الإنتاج والدين العام تثقل كاهله سنوات الانهيار، بمعنى آخر الاقتصاد لم يعد ينهار لكنه لم يبدأ بالشفاء بعد.

٢- بداية انكماش اقتصاد الظل لكنه في الواقع ما يزال مهيمناً، إذ إنه مع عودة حضور الدولة وتراجع سيطرة شبكات النفوذ القديمة التي كانت ترتبط بشبكات أو بالأجهزة الأمنية، تقلصت أنشطة التهريب وتجارة الكبتاجون والجبايات غير القانونية والاقتصاد العسكري الموازي، لكن بالحقيقة أن الاقتصاد غير المنظم (اقتصاد الظل) ما يزال أكبر من الاقتصاد الرسمي، وهذا بديهي، فمفرزات عقد ونصف العقد من الحرب لا يُمكن معالجتها بسنة واحدة من الإصلاح.

٣- تحسن محدود في الإنتاج والخدمات، إذ شهدت بعض القطاعات تحسناً ولو كان طفيفاً خصوصاً في الصناعات الغذائية، الطاقة البديلة وأيضاً الخدمات الإلكترونية، لكن هذه التحسينات لم تغير الطبيعة العميقة للاقتصاد السوري الذي ما زال يقوم على البقاء أكثر من النمو.

الهوية الاقتصادية

ولفت الدكتور العلي إلى أن موضوع الهوية الاقتصادية التي بدأت تتشكل معقد جداً، ويُمكن القول إن الاقتصاد السوري اليوم هو:

*اقتصاد هجين بين إرث الانهيار وضغط الإعمار، فبعد عام من التغيير يمكن رسم ملامح أولية لهوية الاقتصاد السوري بأنه اقتصاد انتقالي، فسوريا اليوم ليست اقتصاد سوق حر ولا اقتصاداً موجهاً ولا اقتصاداً ريعياً خالصاً ولا اقتصاداً إنتاجياً مكتملاً.

..بمعنى آخر، وفقاً للباحث الاقتصادي، هي حالة اقتصادية هجينة تتصارع فيها ثلاث قوى، منطق الدولة الجديدة، منطق السوق الحر غير المنظم ومنطق بقايا البنية الريعية القديمة.

-اقتصاد إعادة الإعمار قبل أن يكون اقتصاد نمو.. فالطلب على الكهرباء والإسكان والبنية التحتية، الطرق وإعادة بناء المرافق، يجعل الاقتصاد السوري اليوم اقتصاد إعادة إعمار بامتياز، لكن لا يوجد إطار واضح لذلك قد تتحول عملية الإعمار إلى إحياء للريعية أو تكريس لنخب جديدة أو تعميق للفجوات الاقتصادية على مستوى المجتمع.

-نشوء نخبة اقتصادية جديدة بعد سقوط شبكات النفوذ المرتبطة بالأجهزة الأمنية القديمة وأجهزة السلطة القديمة، إذ بدأت تظهر نخبة اقتصادية مختلفة مرتبطة بالاستثمار الخليجي وبرأس المال العائد من الخارج، لكن الخطر يكمن في تحوّل هذه النخبة إلى ريعية جديدة إن لم تحكم بقواعد شفافة وواضحة.

-بداية تنوع اقتصادي جديد ظهر لأول مرة منذ سنوات مشاريع في الطاقة البديلة أو الطاقة النظيفة، خدمات رقمية، مناطق اقتصادية خاصة وكل هذه هي بوادر النموذج الاقتصادي مختلف لكنه ما يزال في بدايته.

الدبلوماسية الاقتصادية

بالتوازي مع الدبلوماسية السياسية نشأت دبلوماسية اقتصادية إن جاز لنا التعبير، تمكنت من فك العزلة إلى جلب الاستثمار لكن دون استراتيجية متكاملة، كما يرى الدكتور العلي، إذ شهدت سوريا خلال عام واحد تحوّلاً حقيقياً في علاقاتها الاقتصادية من خلال استعادة الاعتراف العربي، العودة إلى الجامعة العربية وتبعها فتح سفارات، استقبال وفود اقتصادية، توقيع مذكرات تفاهم، منح أولوية للاستثمار في سوريا في عدد من العواصم الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة قطر وأيضاً الإمارات العربية المتحدة.

.. إضافة إلى ماسبق، تخفيف الضغوط الدولية بعد تغيير النظام السابق، إذ تراجعت بعض القيود حيث تم تجميد جزئي للعقوبات وأصبح هناك مرونة أكبر في موضوع التحويلات، مع انخراط محدود لمؤسسات التمويل الدولية وبدء نقاشات حول برامج دعم فني وهيكلي بالحكومة السورية، إلى جانب موجة تعهدات استثمارية لكنها ما تزال غير موزعة بشكل عادل وغير محكوم برؤية وطنية شاملة وغير مرتبطة بأهداف تنموية واضحة.

ويوضح الدكتور العلي أن الدبلوماسية الاقتصادية حققت إنجازاً واضحاً من خلال كسر العزلة وإعادة سوريا إلى الخريطة المالية والإقليمية، لكنها لم تتحوّل بعد إلى استراتيجية اقتصادية للدولة.

إدارة التحوّل

ونوّه الباحث الاقتصادي إلى موضوع غاية في الأهمية وهو مفهوم إدارة التحوّل الذي يعتبر العامل الغائب الذي يحدد مصير العام الثاني، إذ لا يُمكن فهم العام الأول للاقتصاد السوري بدون فهم غياب أو ضعف إدارة التحوّل، لأن إدارة التحوّل ليست برنامجاً إصلاحياً عادياً بل هي إعادة تعريف دور الدولة، إعادة هندسة المؤسسات، بناء منظومات جديدة للحوافز، خلق قواعد منافسة وإعادة توزيع السلطة الاقتصادية.

وتابع العلي: إدارة التحوّل هي الأداة الوحيدة التي تحوّل الاستقرار الهش إلى استقرار قابل للنمو والاستثمارات الخارجية إلى اقتصاد إنتاجي والتغيير السياسي إلى تحوّل اقتصادي حقيقي، فبدون إدارة تحوّل يصبح العام الأول مجرد انتقال سلطوي، في حين مع إدارة التحوّل يصبح العام الثاني بداية بناء اقتصاد جديد.

وبناء على ماسبق، يُمكن القول إن الاقتصاد السوري توقف عن الانهيار لكنه لم يبدأ بالتعافي البنيوي، وفقاً للعلي، والهوية الاقتصادية ما تزال انتقالية وهجينة وغير مستقرة كما أن الدبلوماسية الاقتصادية فتحت الأبواب لكنها لم تبنِ استراتيجية تنموية.

..بالمحصلة، فإن إدارة التحوّل هي العامل الذي سيقرر إن كان هذا المسار سيتحوّل إلى مشروع دولة أم إلى إعادة إنتاج غير معلنة للنموذج الاقتصادي القديم.. العام الأول كان عام التثبيت والعام الثاني يجب أن يكون عام التحوّل وما لم تتحوّل سوريا إلى إدارة التحوّل كمنهج لا كعنوان سيبقى اقتصادها واقفاً على حدود التعافي دون دخول أبوابه.

الدبلوماسية الاقتصادية حققت إنجازاً واضحاً من خلال كسر العزلة وإعادة سوريا إلى الخريطة المالية والإقليمية،

كيف غيّر الاستقرار السياسي المشهد الاقتصادي والمعيشي في سوريا خلال عام من التحرير؟

الحرية – آلاء هشام عقدة

بعد عام واحد على التحرير، تبدو ملامح مرحلة جديدة تتشكل في سوريا، تتقدم خلالها الحكومة بخطوات متسارعة على المستويين الخدمي والاقتصادي، ما أتاح للمواطن السوري أن يلمس تحسناً واضحاً في تفاصيل حياته اليومية، وصولاً إلى تغيّر الإطار العام للعلاقات الخارجية والانفتاح الاقتصادي.

الدكتور ذو الفقار عبود، أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية، أوضح للحرية أن الإجراءات الحكومية خلال العام الأول أعادت ضبط الإيقاع الاقتصادي عبر حزمة قرارات تركت أثراً مباشراً على أسعار السلع الأساسية واستقرار الأسواق.

انعكاسات ملموسة على حياة المواطنين

يقول عبود إن رفع سعر صرف الليرة السورية بعد التحرير مباشرة انعكس على أسعار مئات السلع الغذائية، قبل أن تعود العملة للتذبذب نتيجة المضاربة وزيادة المستوردات ، وعلى الرغم من التحديات، فإن المؤشرات اليومية التي يعيشها المواطن بقيت في منحى تحسّني بسبب إلغاء البطاقة الإلكترونية الذكية ورسائل المحروقات، وهي الإجراءات التي طالما أثارت شكاوى عبر سنوات.

وللمرة الأولى منذ سنوات، توفر المازوت والبنزين والغاز بشكل مباشر، وأصبح الخبز

متاحاً لكل الأسر دون سقوف أو اشتراطات ، كما ألغيت جمركة الموبايلات، ما أدى إلى انخفاض واضح في أسعارها، إضافة إلى السماح بالتعامل بالدولار والعملات الأجنبية في القطاع التجاري بعد إلغاء تجريم التعامل بغير الليرة.

اقتصاد السوق المفتوح.. التحول الأبرز

ويشير عبود إلى أن إلغاء جمركة السيارات وإنهاء احتكار استيرادها أسهما في تخفيض أسعارها بشكل كبير، بالتزامن مع حلّ الضابطة الجمركية وإلغاء منصة المستوردات، والانتقال نحو اقتصاد السوق المفتوح وفق قاعدة دعه يعمل، دعه يمر.

وأدى ذلك إلى تراجع أسعار الكهربائيات والغذائيات، وتحسن الخدمات، وتوجيه الحكومة خططاً لإصلاح الشبكات الكهربائية، مع منح زيادات على الرواتب رفعت متوسط الدخل من 20 دولاراً إلى 100 دولار، وسط توقعات بزيادات جديدة تصل إلى 300–400%.

قرارات اجتماعية مفصلية

ومن بين القرارات الأكثر تأثيراً في المجتمع، يؤكد عبود أن إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية شكّل تحولاً اجتماعياً كبيراً فتح الباب أمام مئات آلاف الشباب لصياغة مستقبلهم المهني، إلى جانب تسهيل إصدار الجوازات وإلغاء شرط تصريف 100 دولار على المنافذ الحدودية.

اختراق سياسي ودبلوماسي... وعودة العلاقات الدولية

خارجيّاً، يشير عبود إلى أن التحركات الدبلوماسية أعادت سوريا إلى المشهد الإقليمي والدولي، من خلال سلسلة زيارات رسمية وتوقيع اتفاقيات عربية وإسلامية وأجنبية، أسهمت في فك العزلة ورفع العقوبات الدولية، مع استمرار الجهود لرفع القيود المفروضة وفق قانون قيصر.

سوريا في المحافل الدولية... عودة الحضور

وشاركت الحكومة خلال العام المنصرم في معارض ومنظمات اقتصادية دولية، ما ساعد حسب عبود في تغيير قناعات دولية ومنح سوريا فرصة جديدة للعودة إلى حركة الاقتصاد العالمي، وهو ما يُتوقع أن ينعكس على أسعار السلع، وفرص الاستثمار، وسوق العمل.

سوريا تدخل ذكرى التحرير بإنجاز مالي تاريخي..

عودة إلى «SWIFT» وخطة إصلاح مصرفية واسعة

الحرية – نهلة أبو تك

تستقبل سوريا ذكرى يوم التحرير في 8 كانون الأول هذا العام بمشهد اقتصادي مختلف، يضيف إلى رمزية المناسبة بعداً جديداً يعكس بداية تحول في البنية المالية للبلاد.

فقد أعلن مصرف سوريا المركزي إعادة تفعيل الاتصال التقني مع شبكة SWIFT العالمية بعد توقف دام 14 عاماً، في خطوة وصفت بأنها مؤشر انفتاح مالي ورسالة استعداد للاندماج مع النظام المصرفي الدولي.

ورغم أن الخطوة تأتي في إطار تقني أولي، إلا أنها تعطي إشارة إلى بدء مرحلة جديدة من إعادة التواصل المالي مع الخارج، بالتوازي مع حزمة إصلاحات مصرفية واسعة تعمل عليها السلطات النقدية.

عودة SWIFT خطوة رمزية تحمل بداية لمسار انفتاح مالي

ورغم أن المصرف المركزي يقدّم الإجراء بوصفه رسالة انفتاح سورية نحو المؤسسات المالية الدولية، إلا أن تأثيره الاقتصادي العملي سيبقى مرتبطاً باستكمال شروط الامتثال الدولية ونتائج الإصلاحات الجارية.

وفي هذا السياق قدّم الخبير الاقتصادي الدكتور إيهاب اسمندر قراءة متوازنة، معتبراً أن عودة الاتصال بالشبكة تمثل نقطة تحول في مسار القطاع المصرفي السوري.

وقال اسمندر لـ"الحرية": إن إعادة الاتصال بـSWIFT تعيد

وضع المصارف السورية على خريطة التواصل الدولي، حتى لو كانت البداية تقنية بحتة.

الخطوة تمنح سوريا نافذة يمكن البناء عليها لتوسيع نطاق التعاملات مستقبلاً، خصوصاً في ظل الإعفاء الأمريكي الإنساني المعروف بالتصريح العام 22.

التجارب الدولية تشير إلى أن العودة التقنية الأولية غالباً ما تكون الشرارة الأولى قبل فتح القنوات المالية تدريجياً.

نجاح الخطوة مرتبط باستمرار برنامج الإصلاح، لكنه يضع البلاد على بداية مسار تعاف مالي، لا مجرد حدث رمزي.

الإجراءات التنظيمية الحالية تعزز ثقة البنوك المراسلة مستقبلًا، وتمنح القطاع المصرفي قدرة أكبر على الامتثال للمعايير الدولية.

إصلاحات مالية واسعة..

إلى جانب خطوة SWIFT، تنفّذ السلطات النقدية برنامج إصلاح مالي واسع يشكّل الأساس الذي يُعوَّل عليه لتعظيم أثر هذا التحول. وتشمل المبادرات:

– إنشاء مكتب للاستعلامات الائتمانية لتحسين إدارة المخاطر ومنح القروض.

– تأسيس وكالة وطنية للتقييم الائتماني لدعم الشفافية وتعزيز الثقة بين المصارف والمؤسسات الدولية.

– إطلاق مؤسسة لضمان الودائع لتأمين حقوق المودعين وتعزيز استقرار القطاع.

– التحضير لإطلاق العملة السورية الجديدة لتقوية الثقة بالليرة وتسهيل التعاملات.

هذه الخطوات تأتي ضمن خطة إصلاحية تضم أكثر من 65 مبادرة لإعادة بناء المصرف المركزي و12 مبادرة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، وتشكل، وفق خبراء، قاعدة صلبة لمرحلة انفتاح تدريجي على النظام المالي الدولي.

بُعد اقتصادي جديد

يأتي الاحتفال هذا العام بذكرى التحرير وسط تحولات اقتصادية ناشئة، تضيف إلى المناسبة بُعداً جديداً يرتبط بمسار التعافي المالي للبلاد. فبين خطوة SWIFT والإصلاحات المصرفية الجارية، تبدو سوريا أمام مرحلة مالية مختلفة، تتقاطع مع طموحاتها في إعادة الإعمار وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي.

«موصياد» تطلق من حلب منصة جديدة للتعاون الاقتصادي والاستثماري بين سوريا وتركيا

الحرية – أنطوان بصمه جي

استضافت قاعة فندق شيراتون في مدينة حلب اليوم اجتماعاً ضمن برنامج الاستثمار والتعاون الاقتصادي بين سوريا وتركيا، بتنظيم من جمعية الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين التركية "موصياد" عبر فرعها في مدينة غازي عنتاب.

ويأتي الاجتماع بهدف تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي وإحياء علاقات الشراكة التاريخية، حيث حظي اللقاء بحضور لافت من رجال الأعمال والمستثمرين وممثلي الجهات الاقتصادية من الجانبين، في محاولة جادة لبحث سبل إعادة إحياء وتعزيز التعاون الاقتصادي، وخلق شراكات استثمارية حقيقية تساهم في دعم عملية إعادة الإعمار والتنمية في المنطقة.

وأوضح الدكتور محمود مصطفى رئيس جمعية "موصياد" في مدينة حلب أن الدعوة لاجتماع اليوم كون غازي عنتاب احتضنت كثيراً من السوريين بعد اسطنبول،

مبيناً أن الجمعية هي أكبر تجمع للصناعيين والتجار في تركيا ويصل عدد أعضاؤها لأكثر من 14 ألف عضو ولها أكثر من 100 نقطة ارتباط حول العالم، ويشكل التجمع أكثر من 30 بالمئة من حجم الصادرات التركية، وبالتالي فإن أهمية الاجتماع نقل التجربة الاقتصادية إلى سوريا وتعزيز الروابط التي تثمر عن اتفاقات إيجابية بين الطرفين.

وأوضح رئيس غرفة تجارة حلب محمد سعيد شيخ الكار أهمية اللقاء الذي يعزز التفاوضات للوصول إلى الشراكات التجارية والصناعية بين البلدين، مبيناً أن الشركات العملاقة في تركيا هي فرصة للاستفادة من خبراتها وبناء التشبيك الذي يؤدي إلى تحقيق الربح بين الطرفين، حيث تتطلب المرحلة القادمة التي يسير فيها الاقتصاد السوري نحو السوق الحر، البدء بالاستثمارات والتطوير التي تدر الربح على الأطراف المستثمرة، والتأكيد على تطوير القطاعات وما يرافقه من تعديل قوانين التبادل التجاري وإصلاح البنية التحتية، بعد سنوات الحرب.

ونوه عماد طه القاسم رئيس غرفة صناعة حلب إلى أن الاجتماع سبقه لقاء مصغر لتبادل الخبرات بين حلب وغازي عنتاب، وأن اجتماع اليوم يأتي لتقليص الفجوة بين البلدين وتعزيز الثقة من خلال التشاركية بين الصناعيين الأتراك والحلبيين، مبيناً أن صناعيي حلب بحاجة للتواصل الخارجي المفقود منذ 15 عاماً وتشجيعهم للاشتراك في المعارض الخارجية لتعزيز المنتج الوطني.

تفاصيل أكثر على الموقع

غداً الإسكوا حاضرة في دمشق عبر لجنة النقل لديها.. والنقل تتحضر بخبرة وزيرها

الحرية – محمد زكريا

من جديد.. تعاود دمشق لاستضافة فعاليات الأمم المتحدة الكبرى بعد انقطاع دام ١٥ عاماً، ولعل من أولى هذه الفعاليات هي أعمال الدورة السادسة والعشرين للجنة النقل واللوجستيات التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، حيث ستنطلق أعمال هذه اللجنة غداً برعاية وزارة النقل السورية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الإسكوا تعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة، وتعزيز التعاون والتنمية الإقليمية بين الدول الأعضاء، إضافة إلى تقديم الدراسات والبحوث التي تساعد على وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفعالة، فضلاً عن دعم التحول الرقمي والابتكار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز التنمية المستدامة، بالتالي تعد هذه الدورة فرصة مهمة لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، وطرح الرؤية الوطنية لتطوير البنية التحتية والربط السككي والطرقي مع دول الجوار.

خبرة

اللافت أن وزير النقل الدكتور يعرب بدر سبق وأن شغل سابقاً مهمة المستشار الإقليمي للنقل في منظمة الإسكوا، ومنه تعطي هذه الجزئية الطروحات السورية في هذا الاجتماع بعداً ووزناً فنياً ودبلوماسياً بارزاً، وهي مؤشر لعودة فاعلة لسوريا إلى المحافل التنموية الإقليمية.

محاور

وحسب المعطيات الصادرة عن وزارة النقل فإن أجندة المؤتمر ستناقش قضايا استراتيجية محورية تشمل: استراتيجيات التحول الرقمي في قطاع النقل، إضافة إلى تعزيز شبكات النقل المستدام والأخضر، إلى جانب تطوير سلاسل الإمداد الإقليمية ورفع كفاءتها.

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

تقارير موثوقة

الخبير في شؤون النقل ولوجستياته الدكتور محمد عاطف أشار إلى لجنة النقل في منظمة الإسكوا تقدم تقارير موثوقة ومفصلة حول قضايا التنوع الاقتصادي، الاستدامة، الطاقات المتجددة، التحول الرقمي، والأمن الغذائي، كما إنها تقدم الدعم الفني والمشورة للحكومات في مجال السياسات والخطط التنموية، فبالتالي أمر مهم واستراتيجي أن تقام أعمال لجنة النقل الأممية في دمشق، خاصة مع التوجه العالمي نحو النقل المستدام والتحول الرقمي.

النقل المستدام

وأوضح عاطف لـ"الحرية" أن مفهوم النقل المستدام يعني تطوير أنظمة نقل تقلل من الأثر البيئي، مثل تقليل انبعاثات الكربون، تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، واعتماد وسائل نقل صديقة للبيئة كالقطارات الكهربائية، الحافلات الكهربائية، ودراجات النقل، في حين تشير الشبكات الخضراء إلى شبكات النقل التي تعتمد على مصادر طاقة نظيفة وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون التسبب في تدهور البيئة، كما أن تعزيز شبكات النقل ترمي إلى التكامل بين قطاعات النقل والربط بين الحافلات، القطارات، والمواصلات الحضرية بطريقة تجعل التنقل أكثر انسيابية وأقل تلوثاً.

التحول الرقمي

وأشار عاطف إلى أن استراتيجيات التحول الرقمي في قطاع النقل تتضمن إدارة ذكية للنقل حيث تستخدم تقنيات إنترنت الأشياء، البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي لتحسين تخطيط وإدارة حركة المرور، كما تتضمن الرقمنة لجهة تطوير منصات رقمية للمسافرين مثل حجز التذاكر، متابعة الجداول الزمنية، وتتبع الشحنات، مع استخدام التكنولوجيا لتعزيز السلامة عبر أنظمة التحكم الذكية والكاميرات الذكية.

سلاسل الإمداد

ونوه عاطف بأن تطوير سلاسل الإمداد الإقليمية يكمن في تكامل الشبكات اللوجستية: تعزيز الربط بين دول المنطقة لتسهيل حركة البضائع وتخفيض التكاليف من خلال أساليب رقمية، إضافة إلى تحسين البنية التحتية من خلال تطوير الموانئ، الطرق، والسكك الحديدية لتتوافق مع المعايير الحديثة في النقل والاستدامة، والتعاون بين الدول من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون لتسهيل الإجراءات الجمركية، وتقليل العقبات الإدارية. كما إن سلاسل الإمداد الإقليمية تعتمد على التكنولوجيا من خلال استخدام تقنيات التتبع الذكية التي تحسن شفافية وكفاءة الشحن والنقل.

الحرية
العدد 11 | السنة الأولى | الاثنيـن 24 تشـرين الثاني 2025 م

عــودة رجــال الأعمــال..

خطوة ملحّة تعيد ضبط التوازن الاقتصادي في سوريا

الحرية – نهلة أبوتك

يشكّل تأسيس مجلسي رجال الأعمال السوري – الأميركي والسوري–الفرنسي نقطة تحوّل مهمة في المشهد الاقتصادي السوري، يصفها الخبير الاستشاري في تأسيس الصناديق السيادية، مهند الزنبركجي، بأنها مرحلة فاصلة في مسار إعادة بناء الاقتصاد بعد التحرير. ويرى أن هذا القرار لا يقتصر على تعزيز التعاون مع رجال أعمال أجانب، بل يؤسس لعملية إعادة هيكلة اقتصادية عميقة ترتكز على مهنية أعلى ورؤية واقعية للمرحلة المقبلة.

توقيت حساس.. ومسؤوليات مضاعفة

ويشير الخبير الاستشاري إلى أن البلاد تدخل هذه المرحلة في ظل تراكم تحديات اقتصادية وإدارية تركتها سنوات الحرب والركود، ما يجعل عودة رجال الأعمال ذوي الخبرة الدولية ضرورة وطنية لتعويض الفجوات التي خلّفتها السنوات الماضية. ويوضح أن إدخال خبرات إدارية ومالية حديثة بات أمراً ملحّاً لإعادة تشغيل المنظومة الاقتصادية بكفاءة أعلى.

التجارب السابقة.. ودروس المرحلة المقبلة

ويعتبر الزنبركجي في حديثه لـ"الحرية" أن العديد من الإجراءات الاقتصادية خلال السنوات السابقة كانت بطابع تجريبي، بما في ذلك محاولات إطلاق صندوق سيادي وطني يحتاج اليوم إلى تطوير مؤسسي حقيقي. ويرى أن المرحلة الحالية تمثل فرصة نادرة لإعادة بناء الأدوات المالية وفق معايير احترافية تتيح جذب استثمارات وتحقيق استقرار مالي طويل الأمد.

ويضيف موضحاً أن غياب التخطيط الاستراتيجي وتشتت الجهود أديا إلى فقدان فرص مهمة، "لكن تصحيح المسار لا يزال ممكناً عبر دمج خبرات رجال الأعمال مع رؤية الدولة الاقتصادية.

رجال الأعمال.. رافعة النهوض الاقتصادي

ويؤكد الخبير أن رجال الأعمال السوريين أصحاب الخبرة الدولية يشكّلون الركيزة الأكثر تأثيراً في أي خطة للنهوض الاقتصادي، لامتلاكهم القدرة على إعادة هيكلة الشركات الوطنية وفتح قنوات للتواصل مع شركاء دوليين وجذب استثمارات نوعية.

ويشير إلى أن العديد من الدول التي مرت بأزمات عميقة استعادت قوتها الاقتصادية بفضل عودة رجال الأعمال الوطنيين من الخارج، "وسوريا اليوم أمام نفس الفرصة.

نموذج اقتصادي متوازن بين الدولة والقطاع الخاص

ويوضح الخبير الاقتصادي أن النموذج الأمثل للمرحلة المقبلة يقوم على ثلاث ركائز أساسية:

. شركات وطنية تُدار بعقلية القطاع الخاص وتتمتع بمرونة عالية وقدرة على المنافسة.

. تطوير الصندوق السيادي الوطني ليصبح الأداة المركزية لإدارة الموارد والمشاريع الكبرى بآليات شفافة وفعّالة.

. مجلس اقتصادي أعلى يضم نخبة من خبراء التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات لضمان سرعة ودقة القرار الاقتصادي.

كما يشير إلى أن هذا النموذج يضمن للدولة الحفاظ على القرار الاقتصادي، مع توظيف قوة القطاع الخاص لتحقيق التوازن المطلوب.

استثمارات استراتيجية تعيد تشغيل عجلة الإنتاج

ويشدّد المستشار الاقتصادي على أن المرحلة المقبلة تتطلب إطلاق مشاريع استراتيجية في قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والخدمات، بما يخلق فرص عمل ويعزز الإنتاج المحلي. ويرى أن إعادة توزيع الاستثمارات وفق خطط دقيقة يمنع تضارب المصالح ويضمن تحقيق نتائج مستدامة.

ويضيف أن الشراكة المنظمة بين الدولة والقطاع الخاص يمكن أن تفتح الباب أمام نقلة نوعية، شرط وضوح الأطر القانونية وتوزيع المسؤوليات بدقة.

اقتصاد لا يملك رفاهية الوقت

ويؤكد الخبير زنبركجي أن بناء اقتصاد متماسك يحتاج إلى سياسات واضحة وشاملة تشمل إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي والخدمات المالية والمشاريع الوطنية الكبرى، بما يضمن نمواً طويل الأمد يعيد لسوريا مكانتها الاقتصادية في المنطقة.

ويختتم قائلاً: عودة رجال الأعمال، بالشراكة مع الدولة، هي الطريق لإعادة ضبط التوازن الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في سوريا.

ملتقى «بصمة فن» قريباً.. بهدف دعم المشاريع الصغيرة وعرض منتجات تمثل هوية وطنية

الحرية – ماجد مخيبر

تستعد لجنة سيدات الأعمال الصناعيات في غرفة صناعة دمشق وريفها لإطلاق فعاليات ملتقى «بصمة فن» من 4 ولغاية 6 كانون الأول القادم، بهدف تسليط الضوء على إبداعات السيدات العاملات في مجال الصناعة والفنون.

رئيسة لجنة سيدات الأعمال المهندسة وفاء أبو لبدة أوضحت أن هذا الملتقى سيكون بداية لسلسلة أفكار جديدة ستطرحها اللجنة قريباً، وأن الهدف هو دعم المشاريع الصغيرة جداً وتشجيع النساء على عرض منتجاتهن التي صنعنها بأيديهن، كون الملتقى يعد مساحة خاصة لبيع هذه المنتجات.

أبو لبدة نوهت إلى أن اختيار المشاركات كان بناءً على معايير محددة لضمان تميزهن واختلافهن، وأضافت إن الملتقى سيساهم في خلق فرص للتواصل بين المشاركات والصناعيين والجهات الداعمة، بهدف دعم مشاريعهن وتسويق منتجاتهن، لافتة إلى أن هناك جهات حكومية ودبلوماسية واقتصادية ستكون موجودة في هذا الحدث.

فالملتقى سيجمع مجموعة من السيدات المشاركات

الموهوبات، وكل منهن تقدم منتجات فريدة، بين التطريز اليدوي والتصاميم التي تحمل لمسة من التراث السوري بطابع حديث ومعاصر، كما سيكون هناك عرض لصناعة الأغباني والشرقيات وأعمال الخياطة، إلى جانب منتجات من الغذاء الصحي وإكسسوارات من الأحجار الكريمة وتصاميم أزياء مميزة.

سيدات الأعمال أبدين حماسة كبيرة للمشاركة في هذا الملتقى، وقد تم التأكيد على أهمية الاستمرار في العمل خاصة في ظل التوجه الحكومي الجيد نحو السوق المفتوح والاقتصاد الحر، علماً أن هذه الصناعات تمثل هوية وطنية، وإنهن عازمات على تقديم الأفضل رغم التحديات.

إصلاحات نقدية كبرى في سوريا..

هل تترجم إلى ثقة بالليرة واستثمارات أجنبية؟

الحرية - هناء غانم

دخلت سوريا مرحلة اقتصادية ونقدية جديدة، بعد سقوط النظام البائد وتولي قيادة جديدة لمصرف سورية المركزي، في سياق تحولات داخلية ودولية تفتح المجال أمام إصلاحات واسعة تهدف إلى استعادة الاستقرار المالي وتحسين بيئة الأعمال استعداداً لانفتاح دولي مرتقب.

الخبير والاستشاري في الإدارة والاقتصاد د.عبد المعين مفتاح يؤكد أن إدارة المصرف المركزي بدأت بتنفيذ سلسلة من الخطوات الاستراتيجية، التي تعيد بناء الثقة بالنظام المالي، وتضع أسساً متينة لعودة الاقتصاد السوري إلى دائرة التفاعل الدولي.

إصلاحات استراتيجية

بيّن الخبير الاقتصادي مفتاح في حديثه لـ"الحرية" أن مصرف سورية المركزي عمل على إعادة الربط مع شبكة SWIFT الدولية، في خطوة تُعد الأهم خلال السنوات الأخيرة، ما يتيح استئناف التعاملات المالية الدولية ويخفض تكاليف التحويلات التجارية. كما اعتمد المصرف نشر نشرة منظمة لسعر الصرف الرسمي، مع اتخاذ إجراءات لتنشيط السيولة وتحسين الشفافية في سوق القطع .

إصلاح القطاع المصرفي وتفعيل الرقابة

وأوضح مفتاح أن المصرف فعّل منظومات رقابية حديثة، ورفع معايير الحوكمة وإدارة المخاطر، في إطار خطة لإعادة هيكلة المصارف العامة والخاصة بما يتناسب مع المتطلبات الدولية واحتياجات السوق المحلية.

كما أطلق المصرف بنية تحتية للمدفوعات الإلكترونية تهدف إلى الحد من التعاملات النقدية، وتوسيع الشمول المالي، وحماية البيانات المصرفية.

وأضاف الخبير الاقتصادي إن الإدارة الجديدة تعمل على تحديث شكل العملة الورقية، مع دراسة خيارات فنية مثل إعادة التسمية أو حذف الأصفار لتعزيز الثقة والاستقرار السعري.

دعم سياسي مباشر للإصلاح النقدي

والأهم – بحسب مفتاح – أن زيارة الرئيس أحمد الشرع لمصرف سورية المركزي شكّلت محطة مفصلية، حيث استعرض مع الحاكم خطط الإصلاح النقدي والمالي، وقدّم دعماً مباشراً لتوسيع صلاحيات المصرف بهدف تسريع الخطط المتعلقة بنظام المدفوعات الرقمي وإطلاق العملة الجديدة.

خارطة الطريق 2026 – 2030:
ركائز واضحة وخطط قابلة للقياس

تشمل الركائز الأساسية:

– استقرار السياسة النقدية.
– نظام مدفوعات رقمي آمن.
– قطاع مصرفي قوي وسليم.
– سوق صرف شفافة ومتوازنة.
– شمول مالي وتكامل دولي.

أما الإجراءات التنفيذية الرئيسية فهي:

1. وضع مؤشرات أداء ربع سنوية وسنوية.
2. إطلاق مشروع تجريبي للمدفوعات الرقمية لمدة عام.
3. تحديث معايير الرقابة على البنوك وفق الأطر العالمية.
4. تطوير أدوات إدارة سعر الصرف والاحتياطيات.
5. اعتماد خطة تواصل إعلامي لشرح خطوات المصرف.
6. فتح قنوات تعاون مالي مع البنوك الإقليمية والدولية.

انفتاح دولي مرتقب وتحسن في البيئة الاقتصادية

يتوقع الدكتور مفتاح أن يؤدي رفع اسم سوريا من بعض القوائم الدولية إلى فتح الباب أمام عودة البنوك والشركات الأجنبية، وتحسين الوصول إلى التمويل الدولي، وتخفيض تكلفة التحويلات، بما ينعكس إيجاباً على إعادة الإعمار وتحريك الاقتصاد.

وعن أبرز الفرص المتاحة، أشار الخبير الاستشاري إلى أنها تشمل:

– إعادة الاندماج في النظام المالي العالمي.
– تحديث القطاع المصرفي.
– تحسين شفافية السياسة النقدية.
– رفع ثقة المستثمرين.

أما أبرز التحديات فهي:

– استكمال التحول الرقمي.
– التعامل مع القيود المصرفية الدولية.
– ضبط التضخم.
– تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية.

ويشير د.مفتاح إلى أن قيادة المصرف المركزي تمثل نقطة تحول حقيقية في مسار السياسة النقدية السورية، وأن الإجراءات الحالية تشكل أساساً متيناً لإعادة بناء النظام المالي وتهيئة البيئة الاقتصادية لمرحلة جديدة من الانفتاح والاستقرار.

صندوق التعويض عن الكوارث في طرطوس ..

أداة دعم وتحديات قيد المعالجة

الحرية – رنا الحمدان

يعد صندوق الجفاف و التعويض عن الكوارث الطبيعية في محافظة طرطوس إحدى الأدوات المهمة لدعم المتضررين وتعزيز القدرة المحلية على الاستجابة للأحداث الطارئة، ولاسيما في ظل ما تتعرض له المحافظة من كوارث طبيعية مثل العواصف المطرية والانزلاقات، إضافة إلى الأضرار الزراعية.

سرعة التعويض

يشير المزارع سلمان قاسم بحديثه لصحيفة "الحرية" الى أنه رغم أهمية وجود الصندوق واستمرارية عمله، إلّا أن فاعليته ترتبط بعدة عوامل، أبرزها سرعة البت في طلبات التعويض، وشفافية آليات التقييم، وتوفير التمويل الكافي لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه من دون تأخير.

من جهتها المهندسة الزراعية سحر حمدان ترى أن تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية من مديريات خدمية، ووحدات محلية، ولجان تقدير الأضرار يسهم في رفع كفاءة الصندوق وتحسين مستوى الاستجابة، ما ينعكس مباشرة على قدرة الأهالي على تجاوز آثار الكوارث والحدّ من انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فيتم التعويض إذا تجاوز عدد الرؤوس النافقة ٥٠٪ من حيازة المتضرر وفق ما هو مسجل في سجل الحائز لدى الوحدة الارشادية التابع لها ، ويحسب التعويض من تكلفة الإنتاج فقط، ولا يشمل ذلك المناطق المعلنة أضراراً عامة ، وبالتالي لا يتم التعويض عن أصول الإنتاج (نايلون أو حديد أو غيرها).

الحرائق غير مشمولة

ويضيف م. حمادة أن التعليمات التنفيذية الناظمة لعمل الصندوق حددت بالقرار ١٦١ ومن أهم النقاط التي وردت فيها أنه يتم التعويض عن الخسائر المادية والأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية التي لا يمكن تجنبها أو تفاديها ، وتعدّ الحرائق من الكوارث غير الطبيعية. وبالنسبة لآلية العمل فتبدأ من عمل اللجان المعنية بحصر الأضرار بعد تقديم طلب الكشف عن الأضرار من قبل المزارع ، وحتى إقرار التعويض أو عدمه من قبل مجلس إدارة الصندوق.

تنينان بحريان

ولفت م. حمادة الى أنه تم تسجيل حالتين فقط هذا العام تستوجبان التعويض، جراء حدوث تنانين بحرية حدثت في قرية طيرو وقرى المنطار وميعار شاكر بمحافظة طرطوس، وقد أنهت اللجان المختصة بحصر الأضرار على مستوى المحافظة عملها، مع إعداد قوائم اسمية بالمتضررين، وإن شاء اللّه قريباً يتم عرضها على مجلس الإدارة لتحديد استحقاق التعويض.

دراسة للتطوير

وعن الصعوبات وآليات تطوير العمل تقوم لجان فنية مختصة على مستوى وزارة الزراعة ، بدراسة القوانين وآليات العمل السابقة الخاصة بالصندوق ، وكافة الجهات والمديريات التي تعنى بدعم المزارعين بشكل كامل لتطويرها بحيث تصبح أكثر مرونة وأكثر تأثيراً في مساعدة المزارعين، مستفيدة من نقاط القوة والضعف التي تميز بها صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي وبقية المديريات سابقاً.

الحرية
العدد 11 | السنة الأولى | الاثنيـن 24 تشـرين الثاني 2025 م

كيـف نحقـق التـوازن بيـن الإيـرادات والنفقـات ونضمن استقراراً مالياً؟

الحرّية – هبا علي أحمد

هل يُمكن الحديث عن استدامة مالية بمعزل عن الاستقرار النقدي في ظل الواقع الاقتصادي السوري الراهن، وكيف يُمكن للحكومة السورية تعزيز الاستدامة المالية، أقله على المدى المتوسط؟

حول الموضوع يرى الخبير الاقتصادي فاخر قربي أن الاستدامة المالية هي القدرة على إدارة الموارد المالية بفعالية لتلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، إذ إنها تُحقق توازناً بين الإيرادات والنفقات وتضمن استقراراً مالياً طويل الأجل، ما يتطلب تخطيطاً استراتيجياً، وتنويعاً لمصادر الدخل، والتحكم في التكاليف، وتعزيز الربحية.

عناصر الاستدامة

ويوضح الخبير الاقتصادي في تصريح لـ«الحرّية» أنه لتحقيق الاستدامة المالية هناك العديد من العناصر الأساسية:

توفير الموارد: ضمان تدفق مستمر للموارد النقدية من خلال الإيرادات الذاتية والمتنوعة، سواء كان ذلك للشركات أو المنظمات غير الربحية.

الاستقرار المالي: تحقيق توازن بين الإيرادات والمصروفات لتجنب العجز والمديونية، والحفاظ على القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية والمستقبلية.

التخطيط طويل الأجل: وضع استراتيجيات مالية طويلة المدى تضمن قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية ومواجهة التحديات المستقبلية.

كفاءة الإنفاق: إدارة النفقات بشكل فعال والتحكم في التكاليف لزيادة الربحية واستغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل .

تنويع مصادر الدخل: تقليل الاعتماد على مصدر واحد للتمويل وتعزيز تنويع مصادر الإيرادات لزيادة المرونة.

–أهميتها: *ضمان الاستمرارية: تساعد المنظمات والمؤسسات على الاستمرار والازدهار على المدى الطويل بغض النظر عن الظروف الاقتصادية

تعزيز النمو: تمكّن المؤسسات من تحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية وتحقيق النمو المستدام.

تحسين صنع القرار: توفر أساساً متيناً لاتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على تحليل دقيق للأداء المالي.

مصادر تعزيز الاستدامة

أما عن أبرز مصادر الإيرادات التي يمكن للحكومة السورية الاعتماد عليها لتعزيز الاستدامة المالية على المدى المتوسط، لفت الخبير قربي إلى أن الحكومات تعتمد على مصادر إيرادات متنوعة تشمل :

–الضرائب: وتشمل ضرائب الدخل على الأفراد والشركات وضرائب المبيعات والاستهلاك والضرائب الجمركية وضرائب الثروة والإنتاج.

–الرسوم والأجور: مثل الرسوم على الخدمات الحكومية رسوم التراخيص رسوم التسجيل ورسوم المرور.

–إيرادات أملاك الدولة: تشمل تأجير أو بيع ممتلكات الدولة مثل الأراضي والمباني بالإضافة إلى الأرباح من استثمارات الدولة في الشركات الأخرى أو أصولها.

–الغرامات والمخالفات: تحصل الحكومة على إيرادات من غرامات المخالفات المرورية أو القانونية.

–الاقتراض: يمكن للحكومة الاقتراض من الداخل أو الخارج لتغطية النفقات.

–المنح والتبرعات: يمكن للحكومة تلقي منح وهبات من دول أخرى أو منظمات دولية لتمويل محدد أو لسد عجز في الميزانية.

–المبيعات: تشمل مبيعات السلع والخدمات من خلال المؤسسات الحكومية أو بيع الأصول الحكومية.

الاستدامة المالية تُحقق توازناً بين الإيرادات والنفقات وتضمن استقراراً مالياً

الضرائب والرسوم من أبرز مصادر الإيرادات التي يمكن الاعتماد عليها لتعزيز الاستدامة المالية

التوازن والاستراتيجيات

وأشار قربي إلى نقطة هامة حول التوازن بين الإيرادات والإنفاق (هو حالة مالية تتساوى فيها الإيرادات مع النفقات ما يلغي وجود فائض أو عجز) مقترحاً استراتيجيات لتعزيز القدرة على تحقيق التوازن المالي، خاصة في ظل تقلبات الإيرادات تشمل:

وضع ميزانية شاملة: يتطلب الأمر وضع خطة مالية تتضمن تحديد الموارد المتاحة وتوزيعها بدقة لتلبية الاحتياجات الضرورية.

تحديد الأولويات: يجب تحديد الأولويات في الإنفاق العام وتوجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر إنتاجية لضمان نمو مستدام.

زيادة وتنمية الإيرادات: يشمل ذلك البحث عن مصادر جديدة للإيرادات، مثل زيادة الضرائب والرسوم، وكذلك تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات الموجودة.

مراقبة الإنفاق بشكل دوري: يجب مراقبة الإنفاق بشكل منتظم للتأكد من الالتزام بالميزانية المحددة وإجراء التعديلات اللازمة عند وجود انحرافات.

التركيز على النفقات الإنتاجية: ينبغي التركيز على النفقات التي تعود بفائدة اقتصادية أكبر، بدلاً من النفقات غير المنتجة والتي قد تؤدي إلى عجز مالي.

فتح قنوات الاستيراد والتصدير بين سوريا والأردن لكافة المواد بداية العام المقبل

الحرية – ماجد مخيبر

بحث وزير الاقتصاد والصناعة الدكتور نضال الشعار مع نظيره الأردني الدكتور يعرب القضاة عددًا من الملفات الاقتصادية المشتركة، في مقدمتها تعزيز التبادل التجاري بين سوريا والأردن، وتسهيل حركة الاستيراد والتصدير بين الجانبين.

وفي خطوة ملموسة، اتفق الجانبان على فتح قنوات الاستيراد والتصدير بين البلدين لكافة المواد مع بداية العام المقبل، ما سيعزز حجم التجارة ويتيح فرصًا أكبر للقطاعين الخاص والعام في كلا البلدين.

الشعار أكد خلال الاجتماع في مقر وزارة الاقتصاد بدمشق على أهمية تسهيل الإجراءات الجمركية وتحسين البنية التحتية التجارية، لزيادة كفاءة حركة التجارة بين البلدين، كما شدد على ضرورة تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في سوريا والأردن بما يعود بالفائدة على الاقتصادين الوطنيين.

من جانبه، أعرب الدكتور يعرب القضاة عن رغبة الأردن في توسيع حجم التجارة مع سوريا، مع التركيز على مجالات الصناعة والزراعة والطاقة، وأشار إلى أهمية العمل على إزالة العقبات التي قد تعترض التبادل التجاري، وتعزيز بيئة التعاون المشترك في ظل الظروف الاقتصادية الإقليمية الحالية.

وفي ختام الاجتماع، أكد الجانبان على ضرورة استمرار التنسيق بين الحكومتين لتطوير آفاق التعاون التجاري والاقتصادي، بما يعود بالفائدة على الشعبين السوري والأردني.

فعاليات تجارية وزراعية تطالب بإلغاء المناقلة الحدودية ودعم تنافسية الصادرات السورية

الحرية – سامي عيسى

يجمع أغلب العاملين في معظم القطاعات الاقتصادية، وخاصة التجاري منها والزراعي، أن نجاح عملية التصدير السورية يتطلب معالجة فورية لجملة من التحديات اللوجستية والفنية، أبرزها إلغاء المناقلة الحدودية وتسهيل حركة الشاحنات، بالإضافة إلى معضلة ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تضعف القدرة التنافسية للمنتج الوطني، مشيرين إلى أن ٩٥٪ من الصادرات تتجه حالياً إلى دول الخليج العربي التي تحظى بسوق واسعة وسمعة طيبة للمنتجات السورية.

مطالب لوجستية وفنية لتعزيز التصدير

اعتبر رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة ريف دمشق الدكتور عبد الرحيم زيادة، أن عدم وجود الخبرة الكافية في تجهيز وتوضيب الخضر والفواكه يعيق عملية التصدير، مشدداً على ضرورة وجود مخبر مركزي مؤهل لإجراء كافة التحاليل اللازمة.

وطالب زيادة خلال تصريح لـ"الحرية" بـ إلغاء المناقلة بين الشاحنات السورية والشاحنات الأردنية أو الخليجية، والتي تتسبب في إلحاق الضرر بالخضر والفواكه، داعياً السفارة السعودية في دمشق إلى إصدار تأشيرات دخول وعبور لسائقي الشاحنات السوريين لتسهيل العملية التصديرية.

دعم تنافسية المنتج

وفيما يخص دعم تنافسية المنتج، دعا زيادة إلى إلغاء الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج وحوامل الطاقة، وعقد اتفاقيات تجارية مع السوق الأوروبية المشتركة، وتسهيل عمليات التحويل عبر المصارف وفتح الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية الانفاق الاستثماري والتجاري وغيرة بصورة تسمح بتأمين السهولة واليسر في التنفيذ.

السعر التنافسي وضيق الرحلات الجوية

وبالسياق نفسه أكد رئيس لجنة التصدير في غرفة زراعة دمشق، محسن درويش، أن ٩٥٪ من الصادرات السورية تتجه حالياً إلى دول الخليج العربي، مشيراً إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجه المنتج السوري هو ارتفاع تكاليف الإنتاج، ما يضعف قدرته التنافسية في الأسواق العالمية.

وأشار درويش إلى أن السعر هو الأساس في موضوع الطلب العالمي، مؤكداً أن المنتج السوري حالياً مكلف، والأسعار ليست تنافسية مقارنة ببقية الدول الأخرى.

كما لفت إلى أن ضيق الرحلات الجوية وقلة عددها يشكل عائقاً كبيراً أمام الصادرات، حيث تقتصر الرحلات بشكل رئيسي على الإمارات والكويت وقطر فقط.

اللوائح وارتفاع التكاليف يحدّ من التنافسية

وفي الإطار ذاته أكد مدير مؤسسة مكي للصناعات الغذائية، حسام مكي، أن عمليات التصدير تواجه جملة من العوائق، أبرزها تعقيد اللوائح التنظيمية واختلاف متطلبات الأسواق المستهدفة، إلى جانب تحديات التسويق الخارجي وضعف دراسات الأسواق.

وشدد مكي على أن التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج وحوامل الطاقة يشكل عاملاً ضاغطاً يؤثر مباشرة على القدرة التنافسية، وخاصة في قطاع الصناعات الغذائية والتحويلية. ودعا إلى تعزيز بيئة التصدير، وتطوير أدوات الدعم الفني واللوجستي لضمان حضور أوسع للمنتج السوري في الأسواق الإقليمية والدولية.

بعد الإغراق بالأجنبي.. شراء المنتج المحلي ودعمه أولى خطوات التعافي الاقتصادي

الحرية – ميليا اسبر

تشهد السوق المحلية إغراقاً بالمستوردات الأجنبية، الأمر الذي انعكس سلباً على المنتج السوري من حيث تراجع الإنتاج و زيادة نسبة البطالة ولاسيما بعد توقف بعض المنشآت الصناعية عن العمل، حيث إن كثرة الواردات تشكل خطورة على المنتجات المحلية، وتحول سوريا من بلد منتج إلى مستهلك وهذا بالتأكيد سوف يؤثر على الاقتصاد المحلي بشكل عام.

لابدّ من اقتصاد حر تنافسي

الخبير الاقتصادي وعضو غرفة تجارة دمشق سابقاً محمد الحلاق أوضح في تصريح لـ"الحرية" أن المستوردات الأحنبية تغزو السوق السورية، حيث إن الكثير من المستهلكين سارعوا إلى شراء المواد الأجنبية سريعة الاستهلاك مثل الشاي –السكر والسمن – الشوكولا، وبعضهم الآخر اتجه نحو السلع الكمالية مثل ألبسة وأدوات كهربائية.

منوهاً بأن هذا الأمر ربّما يصب في مصلحة المستهلك بسب وجود خيارات واسعة أمامه، لكن ما يحدث أن أسواق الجملة تشهد تنافسية عالية جداً وهناك منتجات تباع أقل من تكلفتها لكن لا تنعكس بشكل إيجاباً على المستهلك وذلك لأسباب أهمها أن المستهلك المحلي لم يفهم بشكل دقيق حتى الآن معنى التنافسية لأنه يجب أن يعرف من أي يشتري وكيف؟ ويعرف أيضاً السعر الحقيقي لكل منتج، لأن هناك العديد من المنتجات تباع بأسعار مرتفعة جداً رغم أنها متدنية الجودة.

وأردف حلاق: أيضاً في المقابل هناك محال تجارية تخسر وتسبب في بعض الأحيان خروج أصحاب الأعمال من السوق، وهذا ما لا نريده لأن الاقتصاد الحر التنافسي يقوم على زيادة الفاعلين بالعمل ليس العكس، وذلك بهدف تأمين المنتجات بشكل أكبر بشرط أن تكون بطاقة البيان واضحة وصحيحة والسعر معلناً ومكتوباً على كل منتج، مؤكداً أن هذه الإجراءات من أهم شروط العمل التي تؤمن طرفي المعادلة(البائع والشاري) وتحقق العدالة بينهما، بحيث يضمن حق الطرفين وليس المستهلك فقط .

ضعف الدخل

وأشار الحلاق إلى وجود ضعف في الدخل بسبب توقف جزء من الأعمال الصناعية والزراعية وتراجع في الإنتاج بشكل عام، وحسب الحلاق لكي يزيد الدخل في السوق، ويصبح تداول أكثر للمنتجات المحلية لا بدّ من توافر فرص العمل والإنتاج لأنهما مرتبطان ببعضهما، لكن الأولية في الوقت الراهن هي زيادة الإنتاج، حينها ترتفع الدخول ما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية في الأسواق بحيث تدور بشكل إنسيابي، وتالياً تتوسع الحلقة الإنتاجية.

دور الحكومة

وعن دور الحكومة في حماية المنتج المحلي أوضح الحلاق أن لها دوراً في هذا الموضوع من خلال التنسيق مع المجتمع الأهلي والجمعيات الخيرية بهدف رفع مستوى كفاءة العمالة والإنتاج ، إضافة إلى دورها بتثقيف المواطن بأهمية شراء المنتجات المحلية لأن ذلك يدعم الإنتاج، وتالياً تؤمن له القدرة التنافسية الأعلى مع المنتجات الأجنبية، لافتاً إلى ضرورة وضع أهداف قابلة للتطبيق بهذا الشأن، كما يجب على الحكومة أن تأتي بأصحاب الخبرة والكفاءة من أجل تنفيذ تلك الخطط على أرض الواقع.

مشيراً إلى أن الحكومة مازالت تسير "بردود أفعال ارتدادية" نتيجة ظروف البلد بعد التحرير ، علماً أننا بحاجة ماسة لإقامة دراسة كاملة لمعرفة ما يحتاجه السوق بالضبط، والاقتصاد بشكل عام، وماهي الإجراءات التي يمكن تنلفيذها على الأرض من شأنها أن تنعش قطاع الأعمال في سوريا. وختم الحلاق بالقول: من الواجب شراء المنتج المحلي بدلاً من الأجنبي بشرط أن يكون بنفس الكفاءة والجودة لأن ذلك يشكل دعم حقيقي للمنتج، بحيث يؤدي إلى زيادة دوران حركة السوق وتسريع عجلة الاقتصاد السوري.

الحرية
العدد 11 | السنة الأولى | الاثنيـن 24 تشـرين الثاني 2025 م

«سوق السيولة والمقرض الأخير»

تعـزز الاسـتقرار المالـي وتحـدّث البنية النقديـة

لحرية – لوريس عمران

شهد القطاع المصرفي في سورية إعلاناً لجملة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز استقرار النظام المالي ورفـع قدرته على مواجهة تقلبات السيولة، وذلك في إطار مساعٍ أوسع لتحسين فعالية السياسة النقدية ودعم النشاط الاقتصادي.

وفي هذا السياق أكد الدكتور علي ميا الخبير الاقتصادي في جامعة اللاذقية أن هذه الخطوات تشكل تحولاً مهماً نحو تبني أدوات مالية أكثر تطورات تعكس رغبة واضحة في تحديث البنية المصرفية وجعلها أكثر انسجاماً مع الممارسات المعمول بها في الأنظمة المالية الحديثة.

وأشار الدكتور ميا في تصريح لـ"الحرية " إلى أن مثل هذه القرارات غالباً ما يكون لها أثر مباشر في تحسين ثقة المتعاملين بالإضافة إلى تعزيز كفاءة إدارة السيولة داخل المصارف.

وفي معرض حديثه عن القرار المتعلق بإنشاء سـوق للسيولة بين المصارف، لفت الدكتور ميا إلى أن هذه الخطوة تعد ركيزة أساسية لأي نظام مصرفي متطور، إذ توفر منصة موحدة تجمع مختلف البنوك ضمن إطـار تنظيمي يسمح بتداول السيولة بينها بشكل منظم وشفاف.

وأوضح أن وجود مثل هذه السوق يسهل على المصارف تلبية احتياجاتها التمويلية القصيرة الأجل، ويخفف من الضغط التقليدي الملقى على المصرف المركزي بوصفه الملاذ الأول لتوفير السيولة.

كما بين ميا أن المنصة المزمعة تشكل بيئة تقنية وتنظيمية تساعد البنوك على تقديم عروض وطلبات السيولة بشكل مباشر، لافتاً إلى أن عملية التسعير فيها ستكون انعكاساً طبيعياً لمعادلة العرض والطلب، ما يعزز الانضباط المالي ويرفع مستوى الشفافية.

وفي تحليل آخر لأهمية هذا السوق، نوه الدكتور ميا بأن تدفق السيولة بين المصارف يقلل احتمالات حدوث اضطرابات مفاجئة قد تهدد استقرار القطاع، بالإضافة إلى أنه يتيح للمصارف التي تملك فوائض في السيولة إمكانية توظيفها بطريقة مثلى بـدلًا من بقائها مجمدة، الأمر الذي يسهم في تنشيط الحركة المالية داخل النظام المصرفي.

مضيفاً أن مثل هـذا التنظيم يقلل من تكاليف الاقتراض، ويمنح المصارف قدرة أفضل على إدارة أصولها وخصومها، ما يعزز صلابة النظام المالي ككل.

أما فيما يتعلق بآلية "المقرض الأخير" التي أعلن المصرف المركزي عن تفعيلها، فقد أكد الدكتور ميا أنها تشكل صمام أمان ضروري في أي اقتصاد، حيث يتولى المصرف المركزي التدخل عند الأزمـات لتزويد البنوك المتعثرة بسيولة طارئة عند عجزها عن الحصول عليها من السوق.

مشيراً إلـى أن تفعيل هـذه الآلية يمنع انتقال الأزمات بين المصارف ويحمي النظام المـالـي مـن عـدوى الانـهـيـار، كـمـا يطمئن المتعاملين بأن هناك جهة قادرة على التدخل عند الحاجة، وهو ما يعزز الاستقرار والثقة في الجهاز المصرفي.

وفي ختام حديثه بين الدكتور ميا أن هذه القرارات، من حيث توقيتها وطبيعتها، تبرهن على توجه حقيقي نحو إعادة هيكلة البيئة المصرفية في سوريا بما ينسجم مع المعايير الدولية، مضيفاً أن نجاح هذه الخطوات مرهون بقدرة المؤسسات المصرفية على التكيف مع الأدوات الجديدة وبمدى التزامها بتطوير أنظمتها الداخلية وإدارة مخاطرها بشكل احترافي.

واعتبر الدكتور ميا أن هـذه الإجـراءات إذا طُبقت بكفاءة يمكن أن تشكّل قاعدة انطلاق نحو مرحلة أكثر استقراراً وفاعلية في العمل المصرفي، بما ينعكس إيجاباً على دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على النمو.

سوق الإنتاج الصناعي في حلب يعود للحياة..

إشعاع اقتصادي وذكريات حلبية متجددة

الحرية – أنطوان بصمه جي

بعد غياب لسنوات طويلة، تعود أنـوار سـوق الإنتاج الصناعي في حلب لتضيء أفق المدينة الاقتصادي من جديد، مؤكدةً صمودها وقدرتها على تجاوز التحديات، وإعادة إحياء الذاكرة الجمعية لأهالي مدينة حلب.

فقي خطوة تعكس عزيمة النهوض وضمن فعاليات الحملة المجتمعية "حلب ست الكل"، شهد سوق الإنتاج الصناعي فـي مدينة حلب افتتاحاً جماهيرياً واسعاً بمشاركة محافظ حلب عزام الغريب ورئيس غرفة صناعة حلب عماد طه القاسم، وذلك بعد حوالي عشرة أشهر من أعمال إعادة التأهيل والصيانة، ويأتي الحدث الأهم في حلب كمنصة حيوية لدعم المشاريع التنموية وتعزيز مكانة حلب الصناعية.

وشهد يوم الافتتاح مشاركة واسعة تجاوزت ١٢٠ شركة، مثلت نسيجاً اقتصادياً متنوعاً من الشركات المحلية الرائدة، إلى جانب ممثلين عن شركات أجنبية ومستثمرين من داخل سوريا وخارجها، ما أضفى طابعاً دولياً على التظاهرة وأظهر الثقة المتجددة باقتصاد المحافظة.

وفي هذا السياق، أكد محمد زيزان عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب في تصريح ل "الحرية" الأهمية التاريخية والاقتصادية لهذه الخطوة، مشيراً إلى أن عودة سوق الإنتاج الصناعي للعمل بعد انقطاع سنوات طويلة تأتي تتويجاً لجهود كبيرة، حيث عملت الغرفة على تجهيز المكان ليكون منصة جامعة للمنتجات الوطنية والإقليمية التي تلبي حاجة الأسـرة الحلبية، مضيفاً: الشركات المشاركة تنوعت اختصاصاتها بين النسيجية والكيميائية والتموينية والغذائية والتراثية.

من جانبه، أوضح المنسق الإعلامي لمهرجان تسوق حلب السيد لؤي أبو الجود أن هذا الافتتاح هو الأول من نوعه في السوق بعد ١٥ عاماً، وهو يمثل تتويجاً للجهود المشتركة بين محافظة حلب وغرفة الصناعة التي عملت في فترة قياسية على استحداث مساحات تجارية إضافية وترميم المحال القديمة، مشيراً إلى أن المهرجان الذي يمتد لمدة شهر، يضم منتجات محلية عالية الجودة، معرباً عن الأمل بأن يتحول هذا النشاط إلى تظاهرة صناعية واقتصادية دائمة.

إلى جانب المعروضات الحلبية التراثية تخلل الافتتاح حفل فني أحياه المطرب مصطفى هلال حيث تفاعل معه الجمهور الحاضر بشكل لافت مع الوصلات والقدود الحلبية الأصيلة، ما أعاد إحياء الذكريات العريقة للسوق الذي كان ولا يزال مقصداً للأهالي للتسوق والترفيه.

يذكر أن سوق الإنتاج الصناعي الذي افتتح لأول مرة عام ١٩٥٩، كان ولا يزال شاهداً على إشعاع حلب الصناعي، حيث اشتهر بعيده السنوي الذي يحتفي بالصناعة الوطنية.

ويمتد مهرجان التسوق الحالي حتى ١٨ كانون الأول، مع التأكيد على أن الدعوة عامة والدخول مجاني للجميع، في رسالة ترحيب بكل أبناء حلب وزوارها ليكونوا شركاء في كتابة فصل جديد من تاريخ المدينة الصناعي والتجاري.

تصوير: صهيب عمراية

ارتفاع الأسعار أضعف حركة الأسواق.. وتحقيق التوازن بين الدخل والسعر الحل الأمثل للمواطن

الحرية - حسام قره باش

استغرب عضو الهيئة العامة في غرفة تجارة دمشق فراس نديم استمرار ارتفاع أسعار المواد الأساسية رغم انخفاض أسعار المشتقات النفطية التي لم تؤثر شكل مباشر على أسعار المواد الغذائية أبداً.

مؤكداً في تصريحه لـ"الحرية" أن بعض الأسعار ارتفعت وبعضها بقيت على حالها، حيث تراوحت نسبة ارتفاعها عن الفترة السابقة بمعدل وسطي ما بين 10-15٪ في ظل وجود فجوة كبيرة جداً بين دخل المواطن والأسعار، واصفاً الموضوع بأنه دقيق وحساس ويجب معالجته فوراً كون المواطن لديه أولوية قصوى في تأمين حاجته من الغذاء.

مضيفاً: إن الاتصالات تعتبر أيضاً من الحاجات الأساسية، وقرار رفع أسعار الباقات أدى إلى الشعور بتعميق الفجوة ما بين الأسعار والدخل.

وبرأيه، التاجر الأمين النزيه لا يبحث عن الربح في الظروف الحالية التي نعيشها حالياً، كوننا نمر بفترة انتقالية تتطلب التعاون من الجميع، ولا يتصور بنفس الوقت أن يرفع التاجر أسعاره ويجعل بضاعته تكسد ولا يحرك رأس المال لديه.

وقال: يوجد تجار تعمل على مبدأ البيع الكثير والربح القليل في أغلب القطاعات التجارية، وخاصة مجال الألبسة الذي يشهد حركة شراء شبه ضعيفة بسبب تدني القوة الشرائية للمواطن، رغم موسم الشتاء الحالي الذي يفترض أن يشهد حركة نشطة، ولكن ما نراه حسب استقصاء آراء عدة تجار بأن الحركة وسط وما دون ذلك في وقت تقدر فيه نسبة تراجع مبيعات الألبسة بهذا الموسم أكثر من 30٪.

قرارات جوهرية

وبعد عام من النصر، أشار نديم إلى أفضل قرار اتخذته الحكومة عقب التحرير بإلغاء المنصة وتبعاتها وما كانت تسببه من ارتفاع للأسعار، حيث تحررت القيود كلها التي كانت مفروضة على التجار والتجارة، إضافة إلى اعتماد اقتصاد سوق حر واسع قائم على التنافسية ما بين المنتج الوطني والمستورد، ما أوجد نوعاً من الإيجابية في حركة الأسواق التجارية.

ووفقاً لعضو الهيئة العامة في غرفة تجارة دمشق، كل ذلك أدى إلى تغيرات إيجابية قياساً للمرحلة السابقة التي عشناها والتي كانت محصورة ببعض الأشخاص المحتكرة للمواد والمتحكمين بارتفاع أسعارها، وعلى سبيل المثال الموز الذي كان المواطن يعجز عن شرائه إذ وصل سعر الكيلو آنذاك إلى 40 ألف ليرة وصار اليوم متاحاً بسعر 9 آلاف ليرة.

في المقلب الآخر، وبحديثه عن قرارات لم تكن في محلها ومن الخير تعديلها أو إلغاؤها.

شدد نديم على ضرورة حماية الصناعة الوطنية وتشجيعها وأنه من الأفضل فرض قيود على المواد الداخلة إلينا من الخارج ولها بدائل مماثلة في صناعاتنا المحلية، وبالتالي لزوم حمايتها حماية كاملة وهذا الموضوع مرتبط بالصناعة والتجارة بآن واحد.

وتابع بقوله: أصبح عندنا نوع من الانفتاح على السوق، لكن حتى الآن لم تُقيَّد المنتجات المستوردة خاصة الألبسة التي أغرقت الأسواق بها وهي ذات جودة رديئة، أثرت على المنتج الوطني وأصابته بالجمود، وأدى ذلك أيضاً إلى توقف بعض المعامل عن الإنتاج نتيجة عدم حماية الصناعة الوطنية بالتوقف عن استيراد بضاعة لها مثيل في السوق المحلية، داعياً إلى التشاور بجدية مع الجهات المعنية ما بين غرف الصناعة والتجارة والحكومة كون الأمور كلها متعلقة ببعضها.

وتطرق أيضاً إلى الارتفاع الكبير في أسعار الكهرباء الذي يراه ليس في وقته المناسب بل من الأحسن أن يتم حين انطلاق الأمور الاقتصادية وتنشيطها في البلد بحيث يصبح للمواطن مدخول جيد في القطاع العام والخاص، فيتحسن وضعه ولن يجد مشكلة في تسديد الفاتورة ولو مرتفعة، ويشعر خلالها المواطن بتحسن الرواتب والأجور الموعود بها بالتزامن مع تسريع حركة البناء وإعادة الإعمار.

وختم نديم حديثه لـ"الحرية" بتفاؤله والحاجة لفترة انتظار ريثما تنطلق عجلة التنمية الاقتصادية التي بدأت بالفعل، وبشكل أكيد ستتحسن معيشة المواطن أكثر بحصول توازن بين الدخل والأسعار، وباعتقاده أن الإجراءات التي تقوم بها الدولة ولم يعتد عليها المواطن، ستكون لها انعكاسات إيجابية في الفترة القادمة حتماً.

تعديلات على قانون الطاقة البديلة وتسهيل استيراد المواد الأولية.. مطلبان مهمان لتطوير الحالة الإنتاجية

الحرية – مركزان الخليل

ما زالت حوامل الطاقة العائق الأكبر أمام تطوير الحالة الإنتاجية العامة، والنسبة الأكبر في حسابات تكلفة المنتج الصناعي منه والزراعي، وحتى قطاع الخدمات له النصيب الأكبر منها، الأمر الذي يزيد من معاناة المنتج ومقدم الخدمة في كل القطاعات، حيث دعت الكثير من الأصوات لضرورة معالجة هذا الواقع بطرق تسمح بتوفير البدائل وخفض التكاليف.

من هنا طالب نائب رئيس القطاع الكيميائي في غرفة صناعة دمشق وريفها، محمود المفتي، وزارة الطاقة بتعديل قانون الطاقة البديلة، مشيراً إلى وجود تناقض في أسعار شراء الكهرباء الفائضة من الصناعيين، والتي وصفها بـ "الزهيدة جداً"، مقارنة بأسعار البيع للمستثمرين،

كما دعا المفتي إلى تسريع إجراءات تحليل المواد الأولية، وإعفاء المواد الأولية لصناعة الأدوية من الرسوم الجمركية، مع رفع الرسوم على المنتجات المستوردة الجاهزة، لحماية المنتج المحلي وتمكينه من تحقيق المنافسة الشريفة.

أوضح المفتي أن الغرفة طالبت بضرورة تحسين الواقع ومعالجة موضع الطاقة، حيث رفعت كتاباً لوزارة الطاقة بخصوص تعديل قانون الطاقة البديلة، لافتاً إلى أن الوزارة ترفع اليوم أسعار الطاقة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع، لكنها في المقابل تشتري الطاقة الفائضة من المعامل بأسعار غير عادلة.

وأشار المفتي إلى أن سعر شراء الكهرباء من الصناعيين يبلغ 2 سنت، بينما يتم بيعها للشركات المستثمرة بسعر 14 سنتاً، مؤكداً أن تعديل هذا السعر ضروري لدعم الصناعيين الذين هم بأمس الحاجة للطاقة.

مع الإشارة إلى أن آلية الربط التي وضعتها الوزارة تفرض شروطاً صعبة على المستثمر الصناعي، منها إلزام الصناعي بتوفير مكان ومال لتغطية 50 % من قيمة المحولة الكهربائية للمصنع، رغم أن تحديد حد أدنى للربط بـ 50 كيلو واط مقبول فنياً ويسهم في تذليل صعوبات كثيرة.

كما طالب المفتي بتسريع إجراءات تحليل المواد الأولية المستوردة، وإعفاء المواد الأولية لصناعة المنتجات الكيميائية، وخاصة صناعة الأدوية، من الرسوم الجمركية.

بلا مجاملات

سيل الشائعات.. من يوقفه؟

عمران محفوض

تتدحرج الشائعات على مسارات حياتنا اليومية "كجلمود صخر حطه السيل من علِ".. خبر ينتهي بكلمة "مؤكد" وآخر بـ"متداول" وثالث بعبارة "قيد الإصدار".. معلومات تتناقلها شتى وسائل التواصل الاجتماعي عن مصادر غير موثوقة، من دون أن يكلّف "الأدمن" خاطره عناء سؤال مسؤول أو مراجعة مؤسسة رسمية للتأكد من مضمونها قبل استعجال أمر النشر، غير مكترث لعواقب ردات أفعال القراء والمعنيين، وكأن الغاية من نشر الشائعات زيادة أعداد "اللايكات" ومراكمة التعليقات التي أقل ما يمكن وصفها بالسطحية والسخيفة أو المنسوخ آخرها عن أولها، وإذا ما سألت أحد مشرفي صفحات التواصل الاجتماعي عن سبب نشره لشائعة ما؛ كان ردّه بكلّ بساطة "ناقل الكُفر ليس بكافر".

بعض الشائعات يتم نفيها سريعاً من الجهات المعنية فور نشرها، وأخرى تُترك لتكبر ككرة ثلج تدحرجت من قمة الجبل نحو الوادي، فيكثر مصدقوها حتى تصبح مطلباً شعبياً، ومع هذا التأخير لم يعد مفيداً إصدار نفي أو تأكيد لفرملة مشوارها التضليلي في عقول المواطنين.

مع تقدم الوقت تزداد خطورة الشائعات، وربما تتجاوز مضمونها المنسوخ من خيال معدّها إلى مخاطر أعمق وأكثر شمولية في سعيها نحو تهديد استقرار المجتمع..

– تسبب الشائعات الإحباط والغوض بين المواطنين، وتضعف الثقة بالمؤسسات.

– تؤدي إلى خلافات داخل الأسرة وتفكك الروابط الاجتماعية.

– تؤثر الشائعات على صانعي القرار، وتؤدي إلى إصدار قرارات متسرعة أو خاطئة في بعض الحالات.

– تسبب القلق والخوف والذعر لدى الأفراد.

– قد تُستغل لتشتيت الانتباه عن المشاكل الرئيسية التي تحتاج إلى معالجات مستعجلة.

– تهدد استقرار الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد عبر انخفاض مستوى الثقة بالعملة الوطنية وجدوى المشروعات الاستثمارية.

– تؤثر الشائعات على العلاقات التجارية مع الدول، وتفرمل مؤقتاً التعاملات والحوالات المالية الخارجية.

كثيرة هي مخاطر الشائعات، ومثلها طرق معالجتها، أو سرعة وأدها في مهدها؛ لكن بشرط ألا تكون الحلول مجتزأة أو مكررة ومجربة بلا نتيجة؛ فالمسألة تستحق الاهتمام وأكثر من ذلك عبر إحداث مراكز أبحاث متخصصة بمجال دحض الشائعات؛ والتضليل الإعلامي؛ وفبركة الأخبار الكاذبة؛ نظراً لتنامي دور هذه الأدوات الدعائية– العدائية في تدمير المجتمعات الآمنة، وإشعال فتيل الحروب الأهلية داخل الدول، وفيما بينها.

فحملات التوعية المكتفية بعبارات "لا تصدّق أي خبر إلا بعد التحقق منه.. توقف عن نشر الخبر إذا لم تكن متأكداً من صحته.. لا تخض في ما ليس لك به علم.. حاول التحكم في مشاعر الغضب أو القلق التي تثيرها الشائعات لكي تتمكن من التفكير بشكل سليم.. تعامل مع الشائعة كأمر خطير نظراً لتأثيرها المدمر.. استبدل الشائعات بمعلومات دقيقة وحقائق مثبتة.. اعتمد على مصادر المعلومات الرسمية والموثوقة لتلقي الأخبار.." وغيرها، لم تعد ذات جدوى مع توافر إمكانيات انتشار الشائعات ووصولها إلى ملايين المتابعين خلال دقائق؛ وأحياناً ثوانٍ؛ حسب أهمية الخبر ومضمونه، وأعداد المهتمين به، والمستفيدين من مفاعيله؛ في حال كان حقيقة، لذلك على الدولة ابتداع أفكار جديدة للتصدي لسيل الشائعات، وقطع طرقها قبل أن تتحول إلى سيول؛ وفيضانات معلوماتية مدمرة لكل نسيج مجتمعي أو بناء وطني مشاد على مسار تقدمها المستمر؛ وانتشارها اللا محدود.

عام على الانتصار.. إلى ثورة اقتصادية من إصلاحات شاملة وتأييد دولي

الحرية – لمى سليمان

كان يوم الثامن من كانون الأول، اليوم الذي أعلن فيه عن بداية حقبة سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة مليئة بالتفاؤل والرغبة القوية في بناء سوريا جديدة عصرية وتحقيق نهضة اقتصادية كبيرة تلغي كل الآثار السلبية التي خلفها النظام البائد، لم يتوقف هذا التاريخ عند حد الاحتفالات، بل كان مؤشراً لبدء العمل والتغيير وعليه توالت الإنجازات والفتوحات السياسية والاقتصادية والبشرية.

الإنجازات الاقتصادية والمالية

الخبير المالي والمصرفي د. عبد الله قزّاز أوضح أنه منذ ذلك الحين قامت الحكومة السورية بعدة إنجازات اقتصادية رئيسية على طريق تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو وإعادة الإعمار، في المجال المالي، بدأت الحكومة في تبني سياسات مالية أكثر واقعية، وشجعت على تداول الليرة السورية في كافة أنحاء البلاد، وألغت القيود التجارية المعيقة، واعتمدت دعماً للإنتاج المحلي وتشجيع القطاع الخاص، مع محاولة التوفيق بين مصالح النخب الاقتصادية الجديدة والتقليدية.

وأضاف د. قزّاز أن الحكومة خفضت الرسوم الجمركية على عدة منتجات وأطلقت حوافز استثمارية مثل الإعفاءات الضريبية لجذب المستثمرين، كما عملت على تحسين الإيرادات الضريبية لتغطية نفقات الدولة والإنفاق الاستثماري، مع رفع القدرة التمويلية عبر إصلاح النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي ليكون النظام أكثر كفاءة وعدالة.

بيئة الاستثمار وإعادة الإعمار

وأشار د. قزّاز في تصريحه لـ"الحرية" إلى أن الحكومة أطلقت قوانين استثمار جديدة، وأنشأت هيكلة حديثة لهيئة الاستثمار، ما ساعد على خلق بيئة أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب، كما أسست مجلساً أعلى للتنمية الاقتصادية. وأجرت خطوات مهمة لجذب تدفقات رأس المال الخارجي الضروري لإعادة الإعمار ومعالجة البطالة التي بلغت 25%.

وبالنسبة لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية، فقد بدأت مشاريع إعادة إعمار صغيرة ومتوسطة بدعم إقليمي، مع تقدم رائع في قطاعات الكهرباء والنقل، وعودة محدودة للنازحين، ما يعزز النشاط الاقتصادي المحلي ويدعم خلق فرص العمل.

التأييد الدولي للاقتصاد السوري

ولفت د. قزّاز إلى أن تقريراً للبنك الدولي بتاريخ 7 تموز 2025 أفاد بأنه من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي في سوريا بنسبة 1% في عام 2025، بعد انكماشه بنسبة 1.5% في عام 2024، وأشار التقرير إلى ما اتخذته الحكومة الجديدة مؤخراً من إجراءات لتوحيد سياسات الاقتصاد الكلي، والمالية العامة، والسياسات النقدية، مع التركيز على الحوكمة الرشيدة للمال العام وسلامة الإدارة المالية العامة والإدارة النقدية.

كما أشار إلى الجهود التي تبذل من أجل جذب الاستثمارات الدولية وتأمين التزامات الدعم الدولي الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاد السوري، كما أشار صندوق النقد الدولي في بيان صادر عقب انتهاء زيارة فريق من موظفيه إلى دمشق برئاسة رون فان رودن يوم 10 تشرين الثاني 2025، إلى أن "الاقتصاد السوري يظهر علامات على التعافي وتحسن الآفاق وهو ما يعكس تحسن في شعور المستهلكين والمستثمرين في ظل النظام الجديد".

الاندماج الدولي والدعم المالي

وتابع د. قزّاز أن الصندوق أشار إلى "التأثير الإيجابي لإعادة اندماج البلاد تدريجياً في الاقتصاد الإقليمي والعالمي مع رفع العقوبات وعودة أكبر من مليون لاجئ". ومن أجل دعم تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة، سيقدم الصندوق مساعدة لصياغة قانون وأنظمة جديدة للقطاع المالي، وإعادة تأهيل نظام المدفوعات والنظام المصرفي لضمان أن يصبح النظام المالي قادراً على تيسير مدفوعات آمنة وكفوءة، وأن تتمكن المصارف من استئناف دورها المحوري في الوساطة المالية ودعم التعافي الاقتصادي، وإعادة بناء القدرات في المصرف المركزي.

وخلص د. قزّاز إلى أنه بعد 14 عاماً من الثورة السورية، تتجه الحكومة السورية نحو إقامة بنية اقتصادية حديثة تقوم على تحفيز الاستثمار، ودعم الإنتاج المحلي، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، ما يمهّد الطريق لعهد اقتصادي جديد في سوريا بعد الثورة.

ماذا يحدث في أسواق الدواجن؟

انخفاض حاد في أسعار الفروج يثير قلق المربين

الحرية– عمار الصبح

حذر مربو دواجن في محافظة درعا، من التداعيات السلبية لاستمرار تسرب الفروج المجمد إلى الأسواق، وتأثيره على المنتج المحلي والذي تراجعت أسعاره إلى مستويات حادة، ما بات يهدد قطاع صناعة الدواجن وينذر بإغلاق مئات المداجن بسبب تراكم الخسائر.

وتأتي تحذيرات المربين بعد التراجع الذي شهدته أسعار الفروج في السوق، إذ انخفضت إلى ما دون ١٦ ألف ليرة للكيلوغرام، وهو ما اعتبره مربون سعراً مجحفاً وينطوي على خسائر كبيرة، إذ يقل عن سعر التكلفة، حسب وصفهم.

المجمد لا زال يغزو الأسواق

وقال رئيس لجنة مربي الدواجن بدرعا معتز العيسى، إن السبب الرئيسي لانخفاض أسعار الفروج إلى هذا المستوى الحاد، هو تراجع الطلب على المنتج المحلي في ظل وجود منافسة في الأسواق من قبل الفروج المستورد والذي لا يزال يُباع في الأسواق رغم قرار وقف استيراده للاستهلاك المباشر.

وأشار العيسى في حديثه لـ"الحرية"، إلى أن المربين استبشروا خيراً بقرار منع استيراد الفروج المجمد والذي صدر قبل أكثر من ثلاثة شهور، وتحديداً في ١٥ آب الماضي، حيث عاد كثير من المربين للعمل مجدداً على أمل تعويض خسائرهم، ليتفاجؤوا بصدور قرار السماح باستيراد مادة الفروج المجمد ولحم الدجاج منزوع العظم ميكانيكياً، للمنشآت الصناعية المرخصة لصناعة اللحوم (المرتديلا).

وكشف العيسى عن أن كميات من هذا الفروج المجمد الذي سُمح باستيراده لصالح معامل المرتديلا، وجدت طريقها إلى الأسواق المحلية، ما أفقد المنتج المحلي القدرة على المنافسة، وأدى بالتالي إلى كساده وهبوط أسعاره بشكل حاد، إضافة إلى أن الكميات التي كانت تستجرها معامل المرتديلا من الفروج المحلي، باتت تطرح في الأسواق، ما زاد في عرض المادة وبالتالي انخفاض أكبر في الأسعار.

دعوات لسياسة حمائية

وأضاف رئيس لجنة المربين أن الإنتاج المحلي من الفروج اللاحم يكفي حاجة السوق المحلية وأيضاً يغطي احتياجات معامل المرتديلا، لذلك لا يوجد ما يستدعي استيراده، خصوصاً وأن المنتج المحلي يباع طازجاً وهو أضمن من ناحية الجودة.

وجدد العيسى الدعوة إلى تطبيق سياسة حمائية تضمن استمرار هامش ربح معقول للمربين يسمح باستمرارهم بالإنتاج، مناشداً وزارة الاقتصاد باسم جميع المربين، بعدم منح إجازات استيراد الفروج بجميع أشكاله وغاياته. وذلك حفاظاً على المنتج المحلي.

وأكد العيسى أن المستفيد الأكبر من الانخفاض الذي تشهده أسعار الفروج، هم أصحاب مطاعم الوجبات السريعة الذين لا تزال أسعارهم مرتفعة قياساً بالتكلفة الحقيقية، وهذا ما يعد خللاً بحد ذاته، إذ يدلل على وجود مرابح كبيرة ومكاسب على حساب المنتجين الذين باتوا الحلقة الأضعف في السوق، على حد قوله.

وفيما يتعلق بأسعار البيض، أوضح أنها شهدت ارتفاعاً ملحوظاً مؤخراً، وذلك بسبب ارتفاع الطلب على المادة، إذ يبلغ سعر صندوق البيض، ١٢ طبق حوالي ٤٤٠ ألف ليرة في أرض المزرعة، ما يقارب ٣٧ ألف ليرة الطبق الواحد.

مشروع بحثي لدراسة التجارب الاجتماعية والتعليمية للطلاب العائدين من تركيا بعد الحرب

الحرية – آلاء هشام عقدة

أعلن مؤخرًا عن إطلاق مشروع بحثي مشترك بين جامعة مصطفى كمال في تركيا وجامعة اللاذقية، بدعم من رئاسة شؤون الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة (YTB) التابعة لوزارة الثقافة والسياحة التركية، وذلك ضمن برنامج BESKAP لدعم أبحاث التنمية الإنسانية والاجتماعية.

يحمل المشروع عنوان:"التجارب الاجتماعية والتعليمية للطلاب العائدين من تركيا إلى سوريا بعد الحرب"

الدكتور محمد زمو حاصل على دكتوراه في الرياضيات من جامعة اقدنيز في تركيا ورئيس المشروع في جامعة اللاذقية بينّ لـ"الحرية" أن هذا المشروع يهدف إلى دراسة أوضاع الطلاب السوريين الذين عادوا إلى بلادهم بعد سنوات من اللجوء والدراسة في تركيا، وتحليل تجاربهم التعليمية والاجتماعية في مرحلة ما بعد الحرب.

وشمل البحث دراسة معمّقة لمجموعة واسعة من القضايا، من بينها انتقال الطلاب بين اللغتين العربية والتركية. و إعادة الاندماج في النظام التعليمي السوري بالإضافة للتحديات الاجتماعية والنفسية الناتجة عن الحرب والنزوح، وتطوّر الهوية الثقافية للطلاب، وبناء العلاقات الاجتماعية والعودة إلى محيطهم الأصلي.

وأضاف زمو: أجرت الفرق البحثية زيارات ميدانية في عدد من المناطق السورية، حيث تمت مقابلة الطلاب وأسرهم، ورصد بيئاتهم التعليمية والاجتماعية مباشرة، بهدف جمع بيانات دقيقة تسهم في بناء تصور شامل لحالتهم.

مشيراً إلى أن نتائج هذا المشروع من المتوقع أن تسهم في تقديم توصيات عملية يمكن أن تفيد واضعي السياسات التعليمية والاجتماعية في تركيا وسوريا، لتعزز برامج دعم الاندماج للطلاب العائدين، وتسهم في ضمان حقوقهم التعليمية وتسهيل اندماجهم في المجتمع.

وبين زمو أن هذا المشروع يعدّ خطوة مهمة في فهم واقع الطلاب المتأثرين بالحرب، وبناء أرضية علمية تساعد على تحسين مستقبلهم ودعمهم خلال مرحلة إعادة البناء الاجتماعي والتربوي.

ويترأس المشروع كلٌّ من الدكتور محمد فنسا من جامعة مصطفى كمال (تركيا)، والدكتور محمد زمّو جامعة اللاذقية، بالإضافة لنخبة من الباحثين و الأكاديميين المختصين هم:

الدكتورة ريتا خضور ، كلية التربية جامعة اللاذقية، والدكتور مقصود اونلان، جامعة مصطفى كمال (تركيا).

وقدم الباحث زمو شكراً خاصاً لمحافظ اللاذقية لدعمه هذا المشروع وتقديم التسهيلات المناسبة.

الحرية
العدد 11 | السنة الأولى | الاثنين 24 تشرين الثاني 2025 م

تحديات بيئية ومناخية..

41 مليون شجرة لوزيات في سوريا تنتج 300 ألف طن

الحرية – باديا الونوس

في ظل التحديات البيئية والمناخية التي تواجه قطاع الزراعة في سوريا، تبرز الحاجة الملحة لإعادة النظر في أساليب الإكثار الزراعي، خصوصاً في زراعة اللوزيات. فقد شهد هذا القطاع الحيوي تراجعاً ملحوظاً نتيجة عوامل متعددة مثل التغيرات المناخية، محدودية الموارد المائية، وتدمير البنية التحتية الزراعية.

ووفق المهندسة وفاء قعيم معاون مدير إدارة بحوث البستنة في وزارة الزراعة يُعتبر اختيار تقنية الإكثار هو الحل الأمثل في إدارة زراعة اللوزيات بشكل متكامل، إذ تسهم هذه الخطوة في تحسين الإنتاجية وضمان استدامتها على المدى الطويل. ، ما يفتح الباب أمام اعتماد حلول مبتكرة مثل زراعة الأنسجة والتطوير الوراثي لتعزيز قدرة القطاع الزراعي على التكيف مع المتغيرات الراهنة.

ما هي أهمية اللوزيات في سوريا؟

تشير الدكتورة وفاء قعيم، معاون مدير إدارة بحوث البستنة ورئيس قسم بحوث اللوزيات في الهيئة العامة للبحوث الزراعية، إلى أن أشجار اللوز والمشمش والكرز والخوخ تعد من المحاصيل ذات القيمة الاقتصادية والغذائية العالية، إذ تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الأمن الغذائي وتوفير دخل مستدام للمزارعين. وتزداد الحاجة إلى أصناف ذات جودة عالية وقادرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

41 مليون شجرة

وفقاً لإحصائيات منظمة الفاو لعام 2023، تبلغ المساحة المزروعة باللوزيات في سوريا حوالي 125 ألف هكتار، ويقدر عدد الأشجار بـ 41 مليون شجرة، منتجة نحو 300 ألف طن.

ومع ذلك، تواجه هذه الأشجار تحديات بيئية تهدد استدامة إنتاجها، لاسيما بسبب التقلبات المناخية التي أدت لانخفاض مستويات المياه وزيادة ملوحة التربة.

الطرق التقليدية في إكثار اللوزيات وتحدياتها

تعتمد المشاتل السورية على الإكثار التقليدي بالبذور والتطعيم. إلا أن العديد من النباتات الناتجة عن الإكثار بالبذور تعاني من عدم التجانس الوراثي، وهو ما يعرقل الإنتاج التجاري الموحد. رغم أن التطعيم يحافظ على الصفات المميزة للأصناف، إلا أن نجاحه يعتمد على مهارة العمال والظروف البيئية المناسبة للاندماج.

إضافة إلى ذلك، ووفق المهندسة قعيم تعاني هذه الطرق من بطء في التكاثر وارتفاع احتمالية انتقال الأمراض، ما يجعلها أقل فاعلية في مواجهة التغيرات المناخية، ونقص التنوع الوراثي، وتدهور الموارد الطبيعية مثل خصوبة التربة والمياه.

زراعة الأنسجة والتكاثر الدقيق

عن التقنيات الحديثة المعتمدة لإكثار اللوزيات تؤكد معاون مدير إدارة البستنة م. قعيم أنه تعد زراعة الأنسجة أحد أبرز التقنيات المتقدمة التي أحدثت تحولاً كبيراً في إكثار الأشجار المثمرة، بما في ذلك اللوزيات، تعتمد هذه التقنية على أخذ خزعات صغيرة من النباتات الأم وزراعتها في أوساط مغذية معقمة تحت ظروف محكمة من حيث الإضاءة والحرارة والرطوبة.

وأضافت: تتيح زراعة الأنسجة إنتاج كميات كبيرة من الغراس المتجانسة الخالية من الأمراض، ما يعزز من جودة البساتين ويسرّع من دخولها في مرحلة الإنتاج. كما تساهم التقنية في إكثار أصناف نادرة أو حساسة يصعب تكاثرها بالطرق التقليدية، وتدعم حفظ الموارد الوراثية ضمن بنوك جينية حية، وهو أمر حيوي في ظل فقدان التنوع البيولوجي.

تعتمد في أوروبا

تشير التقارير إلى أن أكثر من 30 مليون غرسة فاكهة تُنتج سنوياً في أوروبا عبر هذه التقنية، مع زيادة نسبة إكثار اللوزيات عبر زراعة الأنسجة من 4% إلى 18% في 2024، بفضل تطور وسائل التحفيز الهرموني والتضاعف السريع في الأوساط المغذية.

نحو غراس أكثر تحملاً للتغيرات المناخية

تؤكد المهندسة قعيم أن إنتاج غراس قادرة على تحمل الظروف البيئية القاسية مثل الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وملوحة التربة يتطلب الاعتماد على أبحاث التكنولوجيا الحيوية المتقدمة.

إذ يركز التحسين الوراثي على تطوير الأصول النباتية بحيث تتمتع بقدرة أفضل على امتصاص الماء والعناصر الغذائية حتى في الظروف الصعبة. كذلك، يتم تعديل المتطلبات الوراثية لفترة البرودة اللازمة لتفتح البراعم، ما يحمي المحصول من تقلبات المناخ التي تهدد إنتاجية الأزهار.

خطط استراتيجية للتكيف

بهدف ضمان إنتاج غراس ذات جودة عالية ومستدامة، تؤكد المهندسة قعيم أهمية تطبيق مجموعة من الخطط البعيدة المدى المتكاملة، منها:

– نشر مختبرات متخصصة في زراعة الأنسجة النباتية على المستوى الوطني، لتكون مركزاً موثوقاً لإنتاج الغراس الصحية.

– تعزيز برامج التربية الوراثية لإنتاج أصول وأصناف مقاومة لتحديات المناخ.

– تشجيع استخدام الغراس الموثوقة في خطط زراعة اللوزيات.

– دمج التقنيات الحديثة مع ممارسات الزراعة الذكية مناخياً، مثل الري بالتنقيط، التسميد الموجه، والحماية البيئية.

الصحة المدرسية تفعل عيادات تخصصية لمعالجة التشوهات الوجهية الفكية وتقويم الأسنان

الحرية – دينا عبد

أكدت مديرة الصحة المدرسية وطب الفم في وزارة التربية والتعليم د. ميسون دشاش في تصريح لصحيفة الحرية أن المديرية تقدم رعاية صحية أولية شاملة للتلاميذ والطلاب في الحلقة الأولى والثانية، حيث تقدم مديرية الصحة المدرسية وطب الفم الكثير من الإجراءات الوقائية والعلاجية في مجال تعزيز الصحة النفسية والتغذية المدرسية وتقديم أفضل رعاية فموية سنية للأطفال والتلاميذ في وزارة التربية.

الجوانب التي تقوم بها المديرية

وبحسب د. دشاش فإن مديرية صحة الفم تقوم على ثلاثة جوانب: الأول للترصد الفوري والإبلاغ عن أي حالة طارئة، وأي حالات مرضية يتم فيها إبلاغ المدير، إضافة لذلك يتم إبلاغ الكوادر الطبية الموجودة في المستوصف الذي يشرف على هذه المدرسة.

الجانب الثاني: أن المديرية تقوم بالجانب التدريبي ،من خلال إجراء دورات تدريبية في مجالات عديدة منها الأمراض السارية والتعرف عليها.

الجانب الأخير: يتم التحقق من سلامة مياه الشرب، ومن نظافة الخزانات وقيام جميع المدارس (بكلورة) مياه الخزانات وتعقيمها والتحقق من جودة المياه والمرافق الصحية التابعة لهذه المدرسة وجودة البيئة المحيطة للحفاظ على سلامة وصحة الأطفال والتلاميذ الموجودين في هذه المدارس والبيئة الصحية الآمنة.

إشراف وتنسيق

وخلال حديثها أشارت د. دشاش إلى أن مديرية الصحة المدرسية تقوم بالإشراف على عمليات اللقاح المدرسي بالتنسيق مع وزارة الصحة.

ونوهت مديرة الصحة المدرسية بأن المبادرات وبقعات الضوء التي بدأت فيها وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العربية السورية حالياً هي موضوع تقديم الرعاية الصحية الأولية لكافة التلاميذ والكوادر التربوية في مديرية (طب الفم) حيث تم إنشاء وتأسيس عيادات تخصصية في مجالات التشوهات الوجهية الفكية، و تقويم الأسنان، وتقويم الوجه والفكين، وفي مجال عيادات الليزر وتقديم الرعاية لطب أسنان الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك في مركز طب الفم بحيث يتم تقديم كافة الخدمات للكوادر التربوية وللتلاميذ وبشكل مجاني

آخر محطاتها بلدة الشميطية..

خطوات ملحوظة لمجالس الصلح العشائري في دير الزور

الحرية – عثمان الخلف

عُقد في بلدة الشميطيّة بريف دير الزور الغربي، مجلس صلح عشائري بين عائلتين من عشيرة البوسرايا، على خلفيّة حادثة قتل وقعت منذ فترة، وذلك بحضور محافظ دير الزور غسان السيد أحمد، وقائد الأمن الداخلي العقيد ضرار الشملان، وعددٌ من القيادات العسكرية، وجمعٌ غفير من شيوخ ووجهاء العشيرة وعشائر المحافظة.

وفي كلمته ثمّن محافظ دير الزور غسان السيد أحمد خطوة الصلح التي تنم عن وعي ومسؤولية على صعيد تعزيز الأمن والسلم المُجتمعي، وضرورة تكاتف أهالي البلدة وأبنائها من عشيرة البوسرايا لتثمير هكذا خطوات تلحظ أي حالة خصومة أو مشاكل ثأر، مؤكداً أن المشكلات الراهنة هي نتاج محاولات تهدف إلى تفتيت المجتمع، وأن العشائر كانت وما تزال عماد الوطن.

وأشار السيد أحمد إلى أن ما ينبغي أن يسود هو القيم والأعراف العشائريّة التي تحترم الحقوق وفق القوانين وشرع الله.

وأشاد عددٌ من أبناء عشيرة البوسرايا خلال مداخلاتهم بمبادرة الحكومة وقياداتها وأجهزتها الأمنيّة والعسكريّة في معالجة الخلافات العشائرية، انطلاقاً من دورها في الحفاظ على السلم الأهلي وتعزيز الاستقرار، داعين لنبذ الأعراف السيئة في هكذا حالات، والارتقاء بمفاهيم الأخوّة إلى المواطنة التي تجمع وتبني.

وفي ختام المجلس جرى الاتفاق بين الطرفين وعبر وثيقة مكتوبة على تسليم المطلوب لنفسه خلال فترة معينة للجهات المُختصة ومتابعة الموضوع من قبل الجهات القضائية ذات الشأن، وإنهاء مسألة التهجير الجماعي لعائلة المطلوب بجرم القتل أو أقاربه.

هذا وشهدت فترة ما بعد سقوط النظام البائد مصالحات مجتمعية عشائرية وعائلية سعت إليها قيادة المحافظة، وذلك عبر إطلاق مجالس صلح تنشط في حل هكذا خلافات والعمل على إطفاء نيرانها، الأمر الذي لاقى تعاوناً من قبل العشائر والعوائل المعنيّة، وأرخى ذلك أجواءً من الهدوء والأمل بنشر المحبة والسلام وتعزيزاً للأمن والسلم الأهلي.

وشملت خطوات الصلح مناطق عدة في محافظة دير الزور، مصالحات أطفأت نيران الثأر والثأر المتبادل، كانت محطاتها في مدن البوكمال والميادين، وعدة قرى، كما في بلدة "الغبرة" وبلدة صبيخان، ومن قبل في بلدة "سعلو" و"غريبة"، وسواها من مناطق أرّق استقرارها هكذا حالات تضرب الاستقرار المُجتمعي، حالات قتل عدة، منها ما مرت عليه سنوات طويلة، ومنها زمنه قريب، كانت نتاج خلافات وثارات، ومنها ما كان ناجماً عن قتل غير عمد، كحوادث الطرق أو عبث بسلاح أودى بحياة إنسان.

سائقون توقفوا عن العمل والمواطنون وصفوها بالجيدة

محافظة دمشق أكدت أن تسعيرة «السرافيس» مدروسة

الحرية – زهير المحمد

شهد عدد من خطوط النقل بدمشق اليوم ازدحاماً كبيراً إثر قيام العديد من سائقي السرافيس بالتوقف عن العمل تحت ذريعة عدم إنصاف التسعيرة الجديدة التي أصدرتها محافظة دمشق مؤخراً لعدد من خطوط المحافظة إذ تم تخفيض أجرة الركاب.

وتبلغ قيمة تخفيض أجرة الراكب وفق ما أكده عدد من السائقين لصحيفة "الحرية" بين 500 الى 1000 ليرة ، وذلك بحسب المسافة، وعلى الرغم من أن المبلغ الذي خفض من أجرة الركوب قليل نسبياً إلا أنه حسب السائق بسام الذي يعمل على خط مزة فيلات (خفضت أجرة الراكب من 3 آلاف ليرة إلى 2500 ليرة) يستنزف هامش الربح البسيط الذي كان يحققه سائق السرفيس أمام ارتفاع أجور الإصلاح والمازوت وارتفاع قيمة المخالفات.

وأكد السائق بسام أن العديد من سائقي خط مزة فيلات أضربوا عن العمل ريثما تعيد محافظة دمشق دراسة التسعيرة غير المنصفة نهائياً، منوهاً بأن من بقي يعمل حالياً على الخط لا يحقق إلّا القليل من المردود المادي.

بدوره السائق يحيى الذي يعمل على خط مزة جبل كراجات قال: الكثير من سائقي الخط توقفوا عن العمل اليوم وذلك احتجاجاً على التسعيرة الجديدة التي وضعتها المحافظة فبعد أن كانت أجرة الراكب ٣ آلاف ليرة، أصبحت 2000 ليرة من المزة إلى البرامكة، و2500 من المزة إلى كراجات العباسيين، مضيفاً: التسعيرة الجديدة ليست عادلة، تصور أن أي عطل بسيط يصيب السرفيس سيكلف سائقه إصلاحاً بما لا يقل على مئة ألف ليرة.

| تفاصيل أكثر على الموقع

سرقة جديدة تطول شبكة الاتصالات وتعطل الخدمة في عدة أحياء باللاذقية

الحرية – باسمة إسماعيل

تشهد عدة مناطق في مدينة اللاذقية اضطراباً واسعاً في خدمات الاتصالات والإنترنت، بعد حادثة سرقة جديدة طالت كابلات رئيسية كانت في مرحلة التوصيل، ما أعاد طرح تساؤلات من قبل المواطنين، حول أسباب تكرار هذه الحوادث وضرورة تعزيز إجراءات الحماية.

وتعرضت شبكة الاتصالات لسرقة ١٢ كبلاً جديداً، كانت مخصصة لإعادة الخدمة إلى عدد من المناطق التي تعاني سابقاً من انقطاع الاتصالات، الدعتور، سكن الشباب، حارة علي جمال، حارة البلاطة، حارة الدن، أوتوستراد الثورة، المشروع الخامس.

وأوضح مسؤول الاتصالات في الساحل عبد القادر اليوسف أن الكابلات المسروقة كانت جزءاً أساسياً من خطة تطوير الشبكة، والهادفة إلى تحسين الخدمات وتوسيع نطاق التغطية في المناطق، التي كانت تعاني أعطالاً متكررة.

وأشار إلى أن السرقة تسببت في تعطيل عمليات التوصيل التي كانت في مراحل متقدمة، ما أدى إلى تأخير إعادة الخدمة للمواطنين. وبيّن اليوسف في تصريح خاص لـ "الحرية" أن عملية السرقة وقعت ليلاً في المنطقة المجاورة لمطعم "بيتنا" على أوتوستراد الثورة، حيث تم سحب ١٢ كبلاً مغذياً لمناطق: الدعتور، سكن الشباب، حارة علي جمال، حارة البلاطة، حارة الدن، أوتوستراد الثورة، والمشروع الخامس.

وأضاف: تم اتخاذ الإجراءات اللازمة من الكشف على مكان السرقة، وإبلاغ مخفر الشرطة وتنظيم الضبوط اللازمة.

وأردف قائلاً: إن فرع اتصالات اللاذقية يناشد المجتمع الأهلي للمساعدة في حماية الشبكات الهاتفية وكشف السارقين، كون الكابلات ممتدة على كامل رقعة المحافظة، وأعمال سرقة هذه الكابلات منتشرة بشكل كبير، بهدف الإضرار بشركة الاتصالات وبسبب غلاء المعادن المصنوعة منها الكابلات.

وأكد اليوسف أن الفرع يسعى إلى إعادة صيانة الكابلات المسروقة وإعادة الخدمة الهاتفية، حيث إن فرقنا الفنية تعمل بوتيرة عالية، ليلاً ونهاراً، وحتى خلال أيام العطل، لإجراء الصيانة اللازمة، رغم التكاليف العالية والجهد البشري الكبير الذي يتطلبه هذا العمل.

ويتساءل المواطنون: لماذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة رغم تكرار السرقات؟ ومتى ستتوقف هذه الاعتداءات على البنية التحتية؟ ومتى سيتم تفعيل العقوبات الرادعة بحق السارقين؟

وفي الوقت نفسه، يثمن الأهالي الجهود المستمرة لفرق الاتصالات في إعادة تمديد الكوابل، رغم حجم التحديات واتساع رقعة السرقات التي طالت معظم أحياء المدينة.

تحد كبير

في ظل تزايد عمليات سرقة الكابلات، يبرز تحد كبير أمام فرق الاتصالات في إعادة الخدمة واستمرارها، ويبقى تعاون المجتمع، إلى جانب تشديد الإجراءات الأمنية، ضرورة ملحة لحماية الشبكة وضمان وصول الخدمة للمواطنين دون انقطاع.

الحرية
العدد 11 | السنة الأولى | الاثنين 24 تشرين الثاني 2025 م

مخلفات الحرب لا تزال تهدد السوريين.. وإدارة الطوارئ في اللاذقية تحذر من الذخائر غير المنفجرة

الحرية – نهلة أبو تك

لا تزال مخلفات الحرب التي زرعها النظام البائد من ألغام وذخائر غير منفجرة تنتشر في مدن الريف السوري وحقوله، لتتحوّل الحياة اليومية للسكان إلى حالة من القلق الدائم، في ظل خطر صامت قد يؤدي بالأرواح في أي لحظة، ومع استمرار عودة الأهالي إلى مزارعهم ومنازلهم، تتعاظم أهمية الجهود المبذولة للحد من هذا التهديد المتجدد.

مدير إدارة الطوارئ والكوارث في محافظة اللاذقية عبد الكافي كيال أكد في تصريح خاص لـ "الحرية"، أن أعمال إزالة مخلفات الحرب مستمرة بوتيرة عالية، مشيراً إلى أن الخطر لا يزال قائماً رغم جميع الجهود، نظراً لاتساع رقعة التلوث في عدد من المناطق.

وأوضح كيال أن فرق الطوارئ تعمل بالتنسيق مع الدفاع المدني ضمن خطة تشمل عمليات المسح الهندسي والتعامل مع البلاغات، إضافة إلى حملات توعية مركّزة في المناطق الزراعية التي تشهد حركة يومية للمزارعين، ما يجعلها من أكثر المناطق عرضة للخطر.

وبحسب الإحصاءات الرسمية لقطاع الطوارئ والدفاع المدني، فقد نُفذت منذ بداية العام ٢٠٢٥ وحتى ١٥ تشرين الثاني ٢٣٧٠ عملية إزالة لمخلفات الحرب، جرى خلالها التخلص من ٢٦٢١ ذخيرة غير منفجرة، كما حددت فرق المسح التقني ٩٠٠ موقع ملوث يحتاج إلى معالجة إضافية لضمان سلامة الأهالي.

وبالتزامن مع عمليات الإزالة، ركّزت الفرق المختصة على برامج التوعية، إذ قدمت أكثر من ١٠ آلاف جلسة استفاد منها نحو ٢٣ ألف شخص، بينهم ٢٠ ألف طفل. وتهدف هذه الجلسات إلى تعزيز الوعي المجتمعي ومنع وقوع إصابات جديدة، وخصوصاً بين الفئات التي تتنقل يومياً بين المزارع والطرقات الداخلية.

ويشدّد كيال على ضرورة التزام الأهالي بتعليمات السلامة، وأبرزها عدم الاقتراب من أجسام معدنية أو غريبة في الأراضي الزراعية، وتجنب المناطق التي شهدت اشتباكات أو مواقع عسكرية قديمة، والإبلاغ الفوري عن أي جسم مشبوه.

ورغم أن مخلفات الحرب تستمر في تهديد حياة السوريين، إلا أن تعاون الأهالي مع الجهات المختصة، إلى جانب استمرار أعمال الإزالة، يشكلان خطوة أساسية نحو تحقيق بيئة أكثر أماناً، وتقليل المخاطر التي خلّفتها سنوات الحرب.

محاصيل متعاقبة من الخضر على مدار العام.. ومطالب بتوفير المزيد من الدعم

الحرية – عمار الصبح

شكلت الزراعات التكثيفية إضافة مهمة إلى الخارطة الزراعة في محافظة درعا والتي باتت فيها المواسم متعددة وعلى مدار العام تقريباً، وغدت هذه الزراعة رديفاً لمواسم الإنتاج الرئيسي (الصيفية)، حيث ترفد الأسواق بالمنتجات الزراعية وأبرزها الخضر في غير مواسمها المعتادة.

وتعد محاصيل "البندورة والبطاطا والخيار والفاصولياء واللوبياء" من أبرز أصناف المزروعات التكثيفية، وتتميز بجودتها وأصنافها التي تلقى إقبالاً في الأسواق، ووفقاً للرزنامة الزراعية تبدأ زراعة معظم أصناف الخضر التكثيفية، منذ نهاية شهر آب ويستمر حتى كانون الثاني، ما يقلل الاعتماد كثيراً على الخضار المحمية أو المستوردة في هذا الوقت من العام.

محاصيل متعاقبة

يؤكد مزارعون في حديثهم لـ"الحرية" أن نجاح الزراعة التكثيفية بات يعتمد على الخبرة التي اكتسبها مزارعو المحافظة، إذ يحتاج هذا النوع من الزراعة إلى ظروف معينة ليعطي نتائج إيجابية، مضيفين أن "التكثيفية" تتميز عن الزراعات الصيفية، بانخفاض التكاليف، لكنها أقل من ناحية الإنتاجية بسبب تأثيرات انخفاض الحرارة وهطول الأمطار عليها.

تحذيرات من الإفراط في تعاقب الزراعة على التربة

وقال المزارع محمد الرمان من منطقة الصنمين، إن الفكرة الرئيسية هو استثمار الأراضي الزراعية على مدار العام وذلك بزراعة ما يناسبها من محاصيل متعاقبة، والاستفادة من المخزون الجيد من رطوبة التربة المختزنة من الموسم الصيفي ومن الأسمدة ما يوفر تكاليف إضافية في عمليات الري والتسميد.

وأضاف في حديثه لـ"الحرية": "أهمية الزراعات التكثيفية تكمن في رفد الأسواق بالخضر في غير مواعيدها الرئيسية المعتادة أي في فصلي الخريف والشتاء، وهي فترة تعد حرجة وفقيرة نسبياً بالخضر، ما يحقق استقراراً في الأسعار لصالح المستهلك"، وكمثال على ذلك قال المزارع إنه رغم انتهاء موسمي البندورة والبطاطا الرئيسيين هذا العام، لا تزال الأسعار في الأسواق مقبولة بفضل إنتاج العروة التكثيفية لهذين المحصولين.

تشغيل اليد العاملة

بدوره شدد المزارع عبد الرحيم الزعبي، على ضرورة دعم هذا النوع من الزراعة التي سماها "منقذة الأسواق" على حدّ قوله، لدورها في رفد الأسواق بالخضر في الأوقات الحرجة والتي يقل فيها الإنتاج المحلي، لافتاً إلى دور هذه الزراعة في تشغيل الآلاف من اليد العاملة التي لم يعد عملها موسمياً أو مقتصراً على المواسم الرئيسية، بل على مدار العام.

وكشف المزارع، أن زراعة المحاصيل التكثيفية تنطوي على مخاطر محتملة كثيرة، إذ إن موعد إنتاجها في أواخر أشهر الخريف وبداية الشتاء يتزامن بدء موسم البرد واحتمالات تشكل الصقيع التي تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج، إضافة إلى صعوبة التسويق ومنافسة الخضر المحمية الواردة من محافظات أخرى.

نصائح وإرشادات

ويعد محصولا البندورة والبطاطا التكثيفيتان في قائمة المحاصيل التي لاقت رواجاً في المحافظة، سواء من حيث المساحات المزروعة أو من حيث الإنتاجية، حيث تشير الأرقام إلى أن مساحة البندورة التكثيفية المنفذة للموسم الحالي، تزيد على 1400 هكتار، والإنتاج المقدر منها حوالي 74 ألف طن، فيما تتجاوز المساحات المزروعة بالبطاطا الخريفية 1500 هكتار بإنتاج يزيد على 30 ألف طن.

وبالرغم من أهمية هذه الزراعات في تنويع المحاصيل الزراعية وتواجدها على مدار العام تقريباً، إلا أن هناك من المتخصصين في الشأن الزراعي من يحذر من الإفراط الزائد في تعاقب الزراعات بشكل غير مدروس، خشية أن يؤدي الاستثمار المتعاقب إلى إنهاك التربة وزيادة ملوحتها مع الوقت وخروجها من دائرة الإنتاج تباعاً.

وأكد الخبير الزراعي المهندس أحمد الكنعان ضرورة الاستثمار المتوازن للأراضي، إذ إن الاستثمار المتعاقب للتربة وعدم إراحتها، سيؤديان مع الوقت إلى استهلاك المعادن والعناصر التي يحتاجها النبات وبالتالي نفادها من التربة، مشدداً على أهمية الاستخدام المتوازن للأسمدة، ما يدعم التربة بالمعادن والعناصر التي تحتاجها.

وشدد الكنعان على ضرورة تنويع المحاصيل وعدم زراعة نفس الصنف بشكل متعاقب، وإلى ضرورة تهيئة التربة بشكل مناسب قبل الزراعة وتقليبها جيداً، وتركها لترتاح لفترة وجيزة قبل المباشرة بزراعة المحصول التكثيفي الجديد.

انخفاض أسعار المنتجات الزراعية عقبة كبرى تواجه الزراعات المحمية

الحرية – منال الشرع

تؤمن الزراعة المحمية دخلاً جيداً لعدد كبير من المزارعين في سوريا، علماً أن هذه الزراعة شهدت مؤخراً ازدياداً كبيراً في عدد البيوت البلاستيكية المستثمرة، مع تنوع واضح بالمحاصيل المزروعة.

الباحث د. علي محمد عزو من مركز البحوث العلمية الزراعية بطرطوس – محطة الجماسة أكد لـ "الحرية" أن الإنتاج كان وفيراً في معظم الزراعات هذا الموسم مع استمرار الظروف البيئية المناسبة لنمو النباتات، لكن ذلك ترافق بتحديات كبيرة واجهت المزارعين.

ولم تنجُ الزراعات المحمية من تداعيات التغيرات المناخية وانحباس الأمطار واشتداد الجفاف، الأمر الذي شكّل تحدياً في تأمين ري المزروعات، إضافة إلى جفاف بعض الآبار وانخفاض منسوب المياه في السدود.

وأشار د. عزو إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي مع ارتفاع أسعار حوامل الطاقة، مشدداً على أن العقبة الكبرى التي واجهت الزراعة المحمية في هذا الموسم تمثلت بانخفاض أسعار المنتجات الزراعية.

ويرجع د. عزو ذلك إلى ارتفاع الإنتاج من جهة، مع استمرار المعروض في السوق من محاصيل الخضر في الزراعة المكشوفة ما أضعف القدرة التنافسية لمنتوج البيوت المحمية الذي كانت تكلفته أعلى، وعدم استقرار الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية من جهة أخرى.

استراتيجية متكاملة للحلول

ويرى د. عزو أن أنجع الحلول لتفادي الخسارة في الزراعة المحمية على مستوى البلد يكون باعتماد استراتيجية متكاملة تتضمن تسهيل تأمين المستلزمات الزراعية بدرجة أساسية، وتقديم الدعم الإرشادي والفني للمزارعين، واعتماد الطرق الحديثة في الري.

كما تشمل الاستراتيجية دعم أسعار حوامل الطاقة ومصادر الطاقة البديلة بشكل ميسر للمزارعين والالتزام بالروزنامة الزراعية، ودراسة واقع الأسواق والمراجعة الدورية لسياسات الاستيراد والتصدير الزراعي ما يضمن ربح المزارع واستقرار الحلقة الزراعية.

التكامل بين الجهات ودور البحوث العلمية

وشدد الباحث على أهمية العمل على تحقيق تعاون وتكامل بين المزارعين والجهات الحكومية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، مع التركيز على عامل مهم وهو إنتاج البذار الهجين المحسن.

وأكد أن برامج التحسين الوراثي والتربية في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية تعمل على تحقيق خفض تكاليف الإنتاج الزراعي ودعم الأمن الغذائي للبلد .

تزويد مدينة القدموس بمنظومة طاقة شمسية ينهي معاناة سكانها من الظلام الدامس

الحرية- سمر رقية

تحولت مدينة القدموس الجبلية من مدينة الظلام إلى مدينة النور، بعد تزويدها بمنظومة طاقة شمسية ، لتنتهي معاناة سكانها من الظلام الدامس ليلاً خاصة خلال فصل الشتاء. حيث قامت المفوضية الأممية السامية لحقوق اللاجئين unhcr ، بالتعاون مع منظمة الإسعاف الأولي pui , وبلدية القدموس ، بمشروع إنارة مدينة القدموس من خلال برنامج إعادة تنوير سوريا في المناطق المحتاجة.

رئيس مجلس مدينة القدموس أمين جمول أكد لـ "الحرية" أن مبادرة تنوير مدينة القدموس بمنظومة الطاقة الشمسية جاءت كجزء من مناقصة باشرت أعمالها في مدينة اللاذقية ، وهو مشروع تنويري خدمي للمدن الأكثر حاجة ، وسلمت الأعمال للمتعهد وهي شركة" وليم كبيبو" باللاذقية والقدموس .

منوهاً بأن منظمة الإسعاف الأولي pui كانت طرفاً وسيطاً قام بمراقبة الأعمال وتنفيذها وتسليمها للمتعهد ، الذي باشر التنفيذ بعد وضع تخطيط دقيق وعادل لتوزيع 200 عامود ، ليشمل كامل الحارات ،ونفذ بأفضل الشروط ووزعت الأجهزة في المناطق الرئيسية ، وهي طرق الاتوسترادات ،والجامعات ، والمستشفيات والمدارس ، والطرق الأكثرحيوية بالمدينة ،لتحقيق أكبر استفادة ممكنة، و سيتم إضافة 50 جهازاً آخر لاستكمال ما تبقى من شوارع المدينة ، بعد استكمال قرار الدراسة .

إلغاء باقات الإنترنت القديمة ورفع أسعار الجديدة يثير استغراب المواطنين

الحرية – ثناء عليان

موجة من الاستهجان سادت المجتمع السوري مؤخراً، بعد أن أقدمت شركتا الاتصالات الوحيدتان في سوريا، "سيريتل" و"MTN"، على رفع أسعار باقات الإنترنت بشكل صادم، وصلت نسبته في بعض الباقات إلى 1100%.

وكباقي المحافظات السورية، فإن موجة الاستهجان شملت طرطوس وريفها، باعتبار القرار مجحفاً وغير عادل، خاصة أن الخدمات المقدمة من الشركتين لا تزال متدنية ولا تلبي المطلوب.

فردوس محمد سيدة من ريف طرطوس عبرت عن صدمتها بالقرار، وهي التي كانت تستعين بباقات الإنترنت لتتمكن من التواصل مع أولادها في بلاد الاغتراب، وكانت تفعل باقات أسبوعية أو شهرية ضمن الحد الممكن من الدخل، موضحة بأن الشبكة كانت وما تزال سيئة ولا تعمل في جميع الأوقات وخاصة عند انقطاع الكهرباء، ولكنها كانت مقبولة للتواصل بشكل عام (الرمد أحسن من العمى).

واليوم بعد هذا القرار فإن دخلها الشهري لن يكفيها لتفعيل الباقات التي تحتاجها للتواصل مع أولادها، لتتحدث بأنها ستضطر لشد حزام التقشف أيضاً في الاتصالات بحيث تفعل باقات أقل ولفترات محدودة.

أمجد عثمان "طالب جامعي" تحدث عن صدمته من حجم الفارق الكبير بسعر الباقات، وبأنه أصبح غير قادر أبداً على تحمل تكلفة الباقة التي كان يفعلها شهرياً ليستعين بالإنترنت في دراسته وأبحاثه، مضيفاً إنه يبحث مع زملائه في الكلية عن إمكانية التشارك جميعاً في باقة واحدة ليستخدموها معاً كأحد حلول التوفير والتقشف، فلا أحد منهم قادر على تحمل التكلفة الجديدة والغير مبررة.

فيما بيّن خلدون وسوف "موظف" بأن القرار كان متوقعاً من قبله بعد رفع أسعار شرائح الكهرباء، مذكراً بأن شركتي الخليوي المحتكرتان للخدمة في البلد كانتا على الدوام تتذرعان برفع أسعار حوامل الطاقة لرفع أسعار خدمات الاتصال والإنترنت، وكأن المواطن يغرف من منجم ذهب وهو المسؤول عن معيشة شركات الخليوي.

والذي أثار استغرب المواطنين هو إلغاء جميع الباقات القديمة، بما فيها باقات الساعات والباقات الليلية، حيث كان هناك تنوع في الباقات يصل لحد ٢٠٠ باقة، كانت تيسر التواصل والاتصال للطلاب وذوي الدخل المحدود، ولكن تم نسفها جميعاً واختصارها بـ١٥ باقة فقط.

ومن بعد قرار الشركتين انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي دعوات واسعة إلى المقاطعة، بعد أن بات تفعيل باقة الإنترنت يحتاج إلى قرض ميسر.

وكانت وزارة الاتصالات والتقانة قد أصدرت بياناً طالبت فيه الشركتين بتقديم تبريرات واضحة وعاجلة لآليات التسعير الجديدة، مع ضرورة التزام الشركتين بخطة لتحسين جودة الخدمة خلال 60 يوماً، مع التلويح بفرض غرامات في حال عدم الالتزام.

ومن باب التندر أشار مهندس اتصالات لـ"الحرية" إلى أن ترتيب سوريا العالمي في سرعة الانترنت هو ٢٢٧ عالمياً بمتوسط سرعة لا يتجاوز ٣.٥ ميغا بايت/ ثانية، فيما أسعار الانترنت قفزت بجنون وحلقت عالياً ونافست الدول المتقدمة بتقديم الخدمة على مستوى العالم.

الحرية
العدد 11 | السنة الأولى | الاثنيـن 24 تشـرين الثاني 2025 م

أسعار زيت الزيتون تصل إلى أعلى مستوياتها بطرطوس

الحرية – وداد محفوض

ارتفعت أسعار زيت الزيتون في أسواق طرطوس مسجلة أعلى مستوياتها منذ عقود، نتيجة تراجع حاد في إنتاج الزيتون لهذا الموسم، والذي يعد أهم المنتجات الزراعية في المحافظة.

تراوحت أسعار عبوة الزيت بوزن ١٧ كيلو غرام بين المليون والمليون و٣٠٠ ألف ليرة سورية أي أكثر من ١٠٠ دولار أمريكي، تبعاً للجودة والمصدر ونسبة الأسيد، بعد أن كانت قبل أشهر تتراوح بين ٥٠٠ و٧٠٠ ألف ليرة، الأمر الذي فاقم الضغوط المعيشية على المواطنين.

انخفاض كبير

عدد من المزارعين أكدو لـ "الحرية" أن الموسم الحالي كان كارثياً على أغلب الأسر المعتمدة على الزيتون كمصدر رزق أساسي، المزارع أحمد معلا من قرية حمين بريف الدريكيش بيّن أن إنتاج أرضه انخفض بأكثر من ٧٠% مقارنة بالعام الماضي.

ومن قرية الوردية بريف الشيخ بدر بيّن المزارع صالح محمود أن موسم هذا العام هو الأضعف منذ سنوات، موضحاً أن أرضه البالغة ٣ دونمات لم تنتج سوى بضعة كيلوغرامات من الزيتون رغم كثافة الإزهار، لكن تقلبات الطقس تسببت في تساقط الزهر قبل العقد، وأضاف إن المزارعين معتادون على "المعاومة" بين موسم قوي وآخر ضعيف، إلا أن هذا العام جاء أضعف بكثير من المتوقع، ما رفع أسعار الزيت بشكل كبير.

أسوأ موسم

ولفت عيسى عبد الكريم إسماعيل، صاحب معصرة زيتون في قرية مطرو ريف الدريكيش، أن الموسم الحالي يُعد من أسوأ المواسم على الإطلاق، حيث لم تتجاوز نسبة المحصول ١٠% من المعدل المعتاد. وأوضح إسماعيل أن أصحاب المعاصر تكبدوا خسائر كبيرة نتيجة شح المحصول، الذي لا يتناسب مع تكاليف الإنتاج والنفقات.

وأشار إلى أن سعر بيدون الزيت تجاوز المليون ليرة سورية من المعصرة، موضحاً أن هناك عدة عوامل تؤثر في تحديد السعر، أبرزها نوعية الزيت ونسبة الأسيد والبروكسيد (الحموضة) فيه، فكلما انخفضت نسبة الحموضة، ارتفعت جودة الزيت، حيث تتراوح نسبة الحموضة من ٠.٥ وهي الأفضل، وتزداد تدريجياً.

وأضاف إسماعيل أن قلة المحصول ليست المشكلة الوحيدة، بل يضاف إليها الأعباء المالية الكبيرة نتيجة لانخفاض أجور عصر الزيتون، التي بلغت ٧٠٠ ليرة سورية للكيلو الواحد لمن يُحضر زيتونه إلى المعصرة، بينما تصل الأجرة إلى ٩٠٠ ليرة للكيلو إذا قامت المعصرة بنقل الزيتون وعصره، هذا بجانب تكاليف العمالة، والكهرباء، والمحروقات، ما أدى إلى زيادة الخسائر لأصحاب المعاصر.

وبيّن تاجر الجملة أحمد دنيا أنه يضطر لبيع الزيت بالكيلو، لأن القدرة الشرائية للمواطنين تراجعت كثيراً، مشيراً إلى أن سعر الكيلو يتراوح بين ٦٠ و٨٠ ألف ليرة حسب الجودة والمصدر.

أسباب عدة

رئيس اتحاد الفلاحين بطرطوس المهندس رائد مصطفى أكد أن تراجع موسم الزيتون جاء نتيجة مجموعة عوامل متداخلة، أبرزها التقلبات المناخية وموجات الحر خلال فترة الإزهار التي أدت إلى ضعف العقد، إلى جانب نقص الأمطار خلال المراحل الحساسة من النمو، ما أثّر على امتلاء الثمار. كما ساهم انتشار ذبابة الزيتون نتيجة ارتفاع الحرارة في تراجع المحصول.

وعن أسباب ارتفاع الأسعار، أوضح أن انخفاض الإنتاج محلياً وعلى مستوى سوريا والمنطقة، وارتفاع تكاليف الإنتاج من أسمدة ومحروقات وأجور نقل وعمالة، كلها عوامل تغذّي موجة الغلاء الحالية، مشيراً إلى تراجع بعض المساحات المزروعة نتيجة الظروف الاقتصادية ساهم أيضاً في ضعف الإنتاج وارتفاع الأسعار، فضلاً عن اتجاه بعض المنتجين إلى التخزين والاحتكار أملاً منهم بارتفاع أسعاره مستقبلاً.

خطة متكاملة

وأكد مصطفى أن الاتحاد بالتعاون مع وزارة الزراعة يعملان على خطة متكاملة لتحسين واقع زراعة الزيتون، تشمل إعادة تأهيل البساتين عبر برامج للتقليم والتجديد، وتوسيع برامج المكافحة الحيوية للحد من الآفات وخاصة ذبابة الزيتون، إضافة إلى تشجيع الري التكميلي ودعم شبكات الري الحديثة وتوفير غراس محسّنة بأسعار مدعومة.

كما أوضح أن الإرشادات المقدمة للفلاحين تتضمن: الالتزام بمواعيد الري والتسميد، تنفيذ الرش الوقائي، الاستفادة من الدورات التدريبية، الحصول على الغراس المعتمدة من المشاتل، وضرورة التواصل المستمر مع المرشدين الزراعيين، كما شدّد على تنظيم عمليات القطاف والنقل والعصر لتقليل الفاقد وتحسين جودة الزيت.

منهاج التعلم التمكيني يعزز استقلالية الطلاب من خلال التعلم الذاتي ويعزّز اندماجهم بالمجتمع

الحرية– دينا عبد

كشف مدير المناهج التربوية في وزارة التربية والتعليم د.عصمت رمضان أن منهاج التعلم التمكيني هو نظام تعليمي يهدف إلى تمكين المتعلمين من اكتساب مهارات الحياة الأساسية مع التركيز على حقوق الطفل واندماجه بالمجتمع.

مؤكداً في تصريح لـ"الحرية" أن المنهاج يعتمد على التعلم الذاتي من الصف الأول إلى الصف التاسع، حيث يضع المتعلم في محور العملية التعليمية ويقوم على أسس ومبادئ أساسية أهمها: الإنصاف والشمولية حيث يراعي الفروق الثقافية والاجتماعية، ويعزز العدالة في التعليم ويتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة.

التعلم البنائي التفاعلي

يركز على النشاطات والمحتوى التفاعلي الورقي ما يعزز مهارات التفكير العليا والتعلم مدى الحياة.

مواد منهاج التعلم التمكيني

وذكر د. رمضان أن المنهاج يعتمد على المواد الأساسية اللغة العربية– الإنكليزية– الفرنسية– الرياضيات– العلوم– الفيزياء– الكيمياء– إضافة لدليل كيف أتعلم لدعم التعلم الذاتي والتدرج.

أهمية المنهاج التمكيني

وحسب مدير مركز المناهج التربوية فإن أهمية المنهاج تكمن في تمكين المتعلمين وتعزيز الاستقلالية من خلال التعلم الذاتي، ويوفر التعليم لجميع الأطفال دونما تمييز، إضافة لذلك فإنه يتوافق مع التعليم الرسمي عن طريق تجهيز الطلاب للانتقال السلس إلى التعلم الحكومي.

ويعزز التعلم مدى الحياة لأنه يشجع التفكير النقدي وحل المشكلات ما يطور مهارات التعلم المستمر.

الدمج بالتكنولوجيا والأنشطة العملية

ونوه رمضان بأن الطالب من خلال التعلم التمكيني يتيح للمتعلمين استخدام المحتوى التفاعلي الورقي والأنشطة التعليمية ما يسهم في جعل التعليم أكثر فاعلية وتفاعلية.

مبيناً أن أهداف منهاج التعليم التمكيني تكمن في تطوير مهارات أساسية في اللغات والرياضيات والتفكير النقدي والإبداعي.

دليل كيف أتعلم

هذا الدليل حسب ما ذكر د. رمضان موجه للمتعلمين الذين ليس لديهم معلم أو مقدم رعاية، ويساعدهم في تنظيم وقتهم والتعامل مع المواد الدراسية، كما أنه يقدم نصائح للأهل لدعم المتعلمين ويتضمن أنشطة لتطوير المهارات الحياتية والاجتماعية والمهنية والعلمية.

وختم د. رمضان حديثه بتأكيد أن منهاج التعلم التمكيني هو خطوة نحو تعليم شامل وعادل يعزز من قدرة المتعلمين على التعلم الذاتي ويعدهم لتحديات الحياة الأكاديمية والشخصية.

ندوب لا تمحى.. معاناة مشوهي الحرب في سوريا وسبل إعادة البناء

الحرية – بشرى سمير

بعد أكثر من عقد ونصف العقد على الحرب السورية، لا تزال تداعيات الحرب المدمّرة تُلقي بظلالها الثقيلة على ملايين السوريين. ومن بين أكثر الفئات معاناةً أولئك الذين تركت فيهم الحرب "مشوهين" ليس فقط في أجسادهم، بل في نفوسهم وعقولهم. إنهم الناجون الذين تحملوا إصابات بالغة غيّرت مسار حياتهم إلى الأبد، والذين يحتاجون إلى رعاية شاملة ومستدامة تتجاوز العلاج الطبي العاجل.

من البتر إلى الإعاقات الدائمة

يقول الدكتور محسن الآغا اختصاصي جراحة الأطراف وتركيب الأطراف الصناعية: "لم تكن الحرب السورية حرباً تقليدية بمعنى الكلمة، بل شهدت استخداماً مكثفاً للأسلحة المتفجرة في مناطق مأهولة بالسكان، مثل القنابل والبراميل المتفجرة والغارات الجوية والصواريخ.. أدى هذا إلى نمط فريد من الإصابات.

وتتنوع الإصابات الجسدية لمشوهي الحرب بشكل كبير هناك شباب وأطفال بترت أطرافهم، فقد أدى انتشار الألغام والقنابل والتفجيرات إلى حالات بتر بالآلاف، ما استلزم تركيب أطراف صناعية وتأهيلاً طويلاً لكيفية التعايش معها.

كما شاهدنا إصابات عصبية وإصابات الحبل الشوكي التي أدت إلى الشلل النصفي أو الكلي، ما يجعل المريض طريح الفراش ويحتاج إلى رعاية دائمة، مع كل المشاكل الصحية المرتبطة به كالتقرحات والتهابات المسالك البولية.

ولفت الآغا إلى أن النيران والمواد الكيميائية والمتفجرات والبراميل المتفجرة، تسببت بإصابات بالغة الحروق مشوّهة للوجوه والأجساد وهذه تتطلب عمليات تجميلية متعددة وعلاجاً طويلاً للألم، وهناك حالات فقدان البصر أو السمع، نتيجة للانفجارات القريبة أو الشظايا، والعديد من الإصابات الداخلية المزمنة والتي تستمر في التسبب بالألم وتحتاج إلى متابعة طبية مستمرة.

وبين الآغا أن المشكلة تكمن في النظام الصحي في سوريا، لاسيما في مخيمات النازحين واللاجئين، فهو مُنهك وغير قادر على تلبية هذه الاحتياجات المعقدة والمكلفة، رغم ما شهدنا من تحسن في الآونة الأخيرة.

الجروح الخفية

من جانبها الدكتورة هويدا الدوماني اختصاصية أمراض نفسية أشارت إلى أن الإعاقات الجسدية مرئية لكن الندوب النفسية أعمق وأكثر استمرارية يعاني منها معظم مشوهي الحرب، وهي غير مرئية فهناك ما يعرف باضطراب ما بعد الصدمة (**PTSD**) وتمثل في كوابيس متكررة، وذكريات مروعة للمشاهد الصادمة، وتجنب للأماكن أو الأصوات التي تذكرهم بالحادث، وفرط في اليقظة والانفعال.

وهناك الإصابة بالاكتئاب والقلق نتيجة الشعور بالعجز، وفقدان الأمل في المستقبل، والاعتماد على الآخرين، والتغير الجذري في ملامحهم وقدراتهم ما يجعلهم يعانون من اضطرابات التكيف وصعوبة في تقبل الواقع الجديد والتكيف مع الإعاقة، ما قد يؤدي إلى العزلة الاجتماعية والانسحاب من الحياة خاصة في حالات التشوهات الظاهرة في الوجه، حيث يشعر الشخص بأنه منبوذ أو مختلف.

وأضافت: غالباً ما يتم إهمال الجانب النفسي بسبب نقص الأخصائيين والوصم المجتمعي المرتبط بالأمراض النفسية.

وترى الدوماني أن مساعدة مشوهي الحرب ليست عملاً خيرياً مؤقتاً، بل استثمار في إعادة بناء الإنسان والمجتمع، وتقترح أن يتم تعزيز خدمات إعادة التأهيل وإنشاء مراكز متخصصة لإعادة التأهيل الطبي والنفسي مجهزة بأحدث التقنيات (أطراف صناعية، أجهزة تعويضية)، وبطواقم طبية متخصصة إضافة تقديم الرعاية الصحية النفسية ودمج الصحة النفسية في الرعاية الصحية الأولية، وتدريب الكوادر المحلية على تقديم الدعم النفسي الأولي والعلاج السلوكي المعرفي وتوفير الرعاية المنزلية والتلطيفية من خلال تأمين فرق طبية متنقلة لتقديم الرعاية للمرضى طريحي الفراش في منازلهم، وإدارة الألم المزمن.

طبيبة نفسية :

لابد من اعتراف العالم بمعاناتهم والتزام حقيقي ومستدام لتوفير الرعاية الصحية الشاملة لهم

توفير القروض

وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، أشارت الدوماني إلى ضرورة توفير قروض صغيرة، وتدريب مهني يتناسب مع طبيعة إعاقاتهم (مثل العمل على الحاسوب، الحرف اليدوية..) لمساعدتهم على تحقيق اكتفاء ذاتي واستعادة كرامتهم وتقديم معاشات شهرية أو مساعدات مالية للعائلات التي يعيلها شخص مشوه، لتخفيف العبء الاقتصادي والعمل على إنشاء مجموعات الدعم المتبادل حيث يلتقي الناجون مع بعضهم البعض لتبادل الخبرات وتقديم الدعم المعنوي، ما يخفف من شعورهم بالوحدة.

أما فيما يتعلق بالجوانب القانونية فقد أشارت إلى أهمية سن قوانين تحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتكافح التمييز ضدهم في فرص العمل والتعليم وإقامة حملات توعية لتغيير النظرة المجتمعية تجاه المشوهين، وترسيخ مفهوم أن الإعاقة ليست عجزاً كاملاً، وأن هؤلاء الأشخاص لديهم طاقات وقدرات يمكن استثمارها.

والعمل على جعل المرافق العامة ووسائل النقل مهيأة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، لضمان دمجهم الكامل في المجتمع.

واجب انساني وأخلاقي

وأنهت الدوماني حديثها بالقول: ضحايا الحرب المشوّهون في سوريا هم بشرٌ حُرموا من ملامحهم وحياتهم الطبيعية. جراحهم ليست جسدية فحسب، بل هي ندوب في الذاكرة الجمعية للأمة. بينما توجد جهود حثيثة ومشرفة لتأهيلهم، إلا أنها تبقى غير كافية أمام ضخامة المأساة.

وأضافت: ما يحتاجه هؤلاء الضحايا يتجاوز الأطراف الصناعية والعمليات التجميلية؛ يحتاجون إلى اعتراف العالم بمعاناتهم، وإلى التزام دولي حقيقي ومستدام لتوفير الرعاية الصحية الشاملة والنفسية، وإلى دمجهم الكامل في مجتمعاتهم دون تمييز أو وصمة عار.

إن مساعدتهم ليست عملاً خيرياً فحسب، بل هي واجب إنساني وأخلاقي، وخطوة ضرورية على طريق بناء أي سلام مستقبلي في سوريا، سلام لا يُبنى على إنكار الألم، بل على الاعتراف به والتعامل مع آثاره.

من الثورة إلى النهضة..

مسار يواصل رسالته ويتجدد بالعمل والتنمية

الحرية – باسمة اسماعيل

بين ذاكرة مدينة قاومت ومجتمع يسعى للنهوض مجدداً، تواصل مؤسسة تنسيق اللاذقية للنهضة والتنمية مسارها بعد عام على التحرير، وفي تصريح خاص لصحيفة "الحرية"، تضع المدير التنفيذي للمؤسسة، الدكتورة ضحى فتاحي، ملامح المرحلة الجديدة، مؤكدة ثبات الرسالة وتجدد الوسائل.

تقول: منذ البدايات الأولى للحراك الشعبي، كانت الكلمات التي تستعاد اليوم خير ملخص لمسار طويل، من الثورة إلى النهضة الرسالة واحدة، والوسائل تتجدد.

قلوب جمعها حبّ الحق، وتوافقت على رفض الظلم والقهر.. هي ليست مؤسسة فحسب، بل نبض مدينة قاومت، وذاكرة بحر لم يهدأ حتى لفظ الخَبَث.

بهذه الروح، توضح الدكتوره ضحى فتاحي المدير التنفيذي لمؤسسة تنسيق اللاذقية للنهضة والتنمية، أن المؤسسة في الذكرى الأولى للتحرير ما زالت تحسن الإصغاء إلى الناس، وتمضي في خدمتهم بخطا واثقة، لأنها لم تنسَ من أين بدأت، ولا مَن لأجلهم وجدت.

وتشير فتاحي إلى أن المناسبة ستشهد افتتاح مدرسة كنسبا الابتدائية، إلى جانب فعالية خاصة بعائلات الشهداء يجري الاتفاق على تفاصيلها. تستعيد فتاحي بدايات عام 2011، حيث كانت تنسيقية اللاذقية امتداداً لصوت الثورة وضميرها الحي، تحمل هم المظلومين، وتسعى لإسقاط منظومة القمع والاستبداد، من خلال الحضور الفعال في الميدان ودعم الحراك الثوري وإعلاء صوت الحق والحرية والكرامة والعدالة.

وتتابع: اليوم، ورغم تغير أشكال العمل، فإن رسالة التنسيقية لم تتبدل، بل انتقلت من الظل إلى العلن، وتطورت لتأخذ بعداً

تنموياً يستكمل الطريق نحو الكرامة عبر دعم المجتمع وتمكين الأجيال.

فما بدأته التنسيقية في ساحات الاحتجاج، تقول فتاحي، تعمل على تحقيقه في ساحات البناء والإعمار.

بعد الترخيص الرسمي توسع في المبادرات

بعد التحرير وترخيص المؤسسة رسمياً، انطلقت حملات دعم واسعة شملت أسر الشهداء والمعتقلين والمفقودين.

وتشرح فتاحي أن من أبرز المشاريع:

مشروع "زهر الليمون" الذي قدم ملابس لـ 250 طفلاً من أبناء الشهداء.

مشروع توزيع الزكاة وإفطار صائم.

برامج قيمية وترفيهية مثل "مخيم صيف الكرامة والوفاء" و"فرحتكم حرية".

كما شاركت المؤسسة في مشروع الإحصاء السكاني، وعدة حملات نظافة، إضافة إلى جهود إطفاء الحرائق في جبال اللاذقية عبر تأمين صهاريج المياه ومستلزمات الإطفاء وتعويض الأسر المتضررة، ودعم أسر شهداء تلك الحرائق.

وفي مجال الصحة، نفذت المؤسسة حملتي تبرع بالدم استطاعتا جذب أكثر من 600 متبرع.

التعليم محور البناء

وتؤكد فتاحي أن التعليم يشكل حجر الأساس في عمل المؤسسة. ومن أبرز مبادراتها:

حملة "مدرسة تليق بطلابها" لترميم وصيانة مرافق 8 مدارس في اللاذقية، استفاد منها أكثر من 10 آلاف طالب.

حملات تنظيف وتوعية تحت شعار "مدارسنا لنا".

استمرار مشروع كفالة طلاب العلم لأبناء الشهداء.

ترميم مدرسة كنسبا الابتدائية وجامع الإحسان في ريف اللاذقية لدعم عودة الأهالي.

تنظيم دورات تدريبية وورشات عمل لرفع كفاءات الشباب.

وتلفت فتاحي إلى أن تنفيذ هذه المبادرات يجري بالتنسيق مع الجهات الرسمية مثل مديريات الشؤون الاجتماعية والتربية والصحة.

الإعلام والتوثيق

تشير فتاحي إلى أن المكتب الإعلامي للمؤسسة يعمل على عكس نبض المجتمع وتدوين كل جهد، وإبراز أثر المبادرات والمشاريع في حياة الناس، ونشر التوعية ليكون الإعلام جزءاً أصيلاً من التغيير لا مجرد مرآة له.

أما في ملف التوثيق، فتؤكد: لأن التنسيقية أخذت على عاتقها توثيق الشهداء والمغيبين منذ 2011، فقد أتمت مهمتها بعد التحرير بنشر قصصهم وإبراز تضحياتهم لإحياء قيم الحرية والعدل والكرامة، فالتاريخ الذي كتب بالدم هو الذي ينبغي أن يوثق.

وتختم فتاحي بأن المؤسسة تأمل أن تبقى صوتاً للحق وعيناً راصدة ويداً مواسية، تمسك بجذور البدايات وتحولها إلى مشاريع حياة: في المدرسة والمستشفى، في الشارع والبيت، في ترميم الحجر والبشر معاً.

مشاريع حياة

بين ماض شكل الوعي الجمعي، وحاضر يصنع مرتكزات النهوض، تثبت تنسيقية اللاذقية أن العمل المجتمعي قادر على تجديد رسالته، عبر مبادرات ملموسة تشق طريقها نحو مستقبل أكثر كرامة.

ونحن على أعتاب الذكرى الأولى للتحرير، تبدو المؤسسة ماضية بخطوات ثابتة نحو تحويل الذاكرة إلى فعل مستدام، والوفاء إلى مشاريع حياة.

أسباب نفسية وذهنية وراء العودة إلى مرحلة الطفولة والانحدار العمري لكبار السن

الحرية – دينا عبد

يواجه كبار السن تحديات فقدان القدرات العقلية، ما يدفعهم إلى التصرف بسلوكيات تشبه تصرفات الأطفال.

هل هناك تفسير علمي؟

تتساءل ريما (موظفة) التي تعيش مع والدتها العجوز في المنزل، هل هناك تفسير علمي لتصرفات كبار السن، عندما يبلغون عمراً معيناً؟ فهم يتصرفون كالأطفال، أم هو رد فعل ليأسهم من الحياة؟ كيف نتصرف معهم؟ المشكلة أننا لا نعرف أن كانوا يتقصدون إيذاءنا أم هم فعلاً يتصرفون بعفوية! لكن تصرفاتهم تدل أنهم يعون ما يفعلون تماماً، إذاً كيف يقومون بأفعال هم أنفسهم لم يكونوا ليفعلوها في سن أصغر؟

معاناة ريما مع والدتها لا تتوقف عند تصرفاتها فقط، إنما تحتاج إلى جليسة تؤنسها وتلبي طلباتها التي تشبه طلبات الأطفال، فعلاً أمي عادت طفلاً صغيراً يحتاج إلى الحنان والاهتمام ممن هم حولها حتى لو لم تكن تعرفهم .

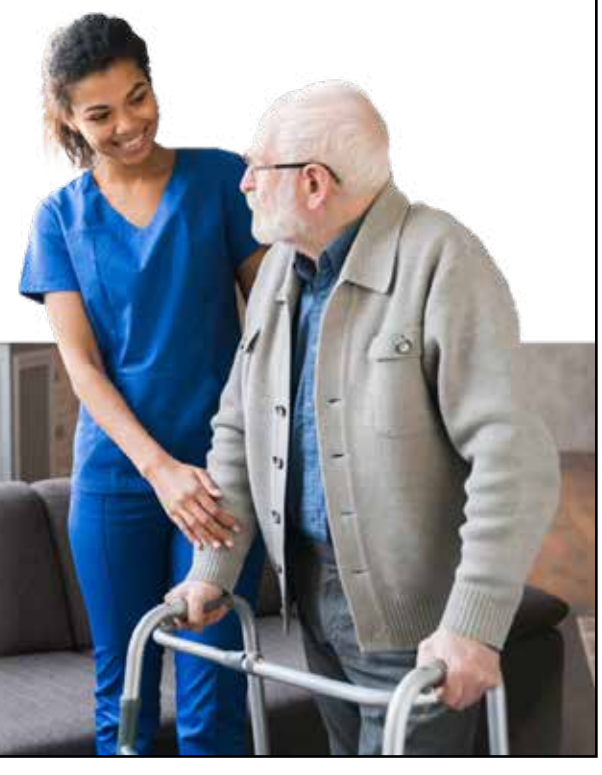

اختصاصية الصحة النفسية د. غنى نجاتي تشرح أن ظاهرة تصرفات المسنين كالأطفال تسمى (الانحدار العمري)، حيث تتراجع الحالة الذهنية لكبار السن فتصبح شبيهه بحالة الطفولة، وترجع نجاتي تلك الحالة لأسباب نفسية وأمراض ذهنية.

فحياة المسنين هي عودة بشكل من الأشكال الى مرحلة الطفولة، فالكثير منهم يصابون بالنسيان وتتراجع لديهم حاستا النظر والسمع ويصبحون بحاجة الى مساعدة أبنائهم أو أحد البالغين من محيطهم، تماماً كما يحتاج إلى ذلك الأطفال بعد عام من ولادتهم.

وبحسب د. نجاتي فإن الخرف أو الزهايمر قد يؤديان إلى تدهور القدرات العقلية، ما يجعل كبار السن يتصرفون كالأطفال بسبب فقدان الذاكرة وصعوبة فهم من حولهم.

ورجحت نجاتي إلى أن التقدم في العمر قد يحدث تراجع في القدرات العقلية ما يؤثر في التصرفات ويجعلها تبدو بسيطة أو طفولية، فكبار السن يتصرفون كالأطفال للحصول على الرعاية وخاصة إذا شعروا بالإهمال.

«مقام اللون والريشة»..

معرض فني يوثّق حوار الأجيال في حلب

الحرية – أنطوان بصمه جي

احتضنت دار رجب باشا التاريخية في حلب معرض "مقام اللون والريشة" للفن التشكيلي، حيث شكل حلقة وصل بين عراقة الأساتذة وحيوية الشباب، ليؤكد مكانة حلب كمنارة إبداعية تحتضن بالمواهب المتميزة، ولإحياء دورها الثقافي والفني.

ونظمت مديرية الثقافة في حلب ضمن فعاليات "حلب ست الكل" بالتعاون مع اتحاد الفنانين التشكيليين ومركز فتحي محمد للفنون التشكيلية، معرضاً تشكيلياً تحت عنوان "مقام اللون والريشة" وضم المعرض إبداعات فنية متنوعة تنوعت بين لوحات لفنانين مخضرمين وأعمال واعدة لجيل الشباب وطلاب المركز، حيث وزعت الأعمال على قاعتين خصصت الأولى لأعمال نخبة من الفنانين الأساتذة والخطاطين، بينما احتضنت الثانية إبداعات طلاب مركز الفنون والهواة.

وأكدت خولة محوك منظمة الفعالية في تصريح ل "الحرية" أهمية هذه المعارض في توفير فرص للقاء بين الطلبة والفنانين الأساتذة الكبار، ما ينقل الخبرات والتقنيات الفنية ويُسهم في تطور العمل الفني السوري.

من جانبها، أشارت الفنانة التشكيلية علا العجيلي إلى أن حلب تشكل حاضنة مميزة للفن التشكيلي السوري، وقدّمت ولا تزال تقدم فنانين تشكيليين مبدعين، موضحة أن أهمية المعرض تنبع من كونه يشكل فرصة عملية لرؤية الأعمال عن كثب بعيداً عن منصات التواصل والإنترنت، ويساعد في تقدير نسيج اللون والتعرف على الخامات المستخدمة، كما يفتح آفاقاً للحوار المباشر بين الفنانين المخضرمين والطلبة.

ولفتت العجيلي إلى أن وجود فنانين كبار في هذا المعرض يعد فرصة ثمينة لتبادل الخبرات بما يخدم تطوير المراحل المختلفة للعمل الفني، مستعرضة تجربتها الشخصية مع السفر التي أكسبتها خبرة في التعامل مع تجارب جديدة وتقنيات متطورة من بلدان أخرى، والعمل على دمجها في التجربة الفنية السورية بما يثري الحركة التشكيلية محلياً.

الموجودات عدة لقى أثرية أغلبها من الفخار..

«آثار درعا» تنفي ما أشيع عن مغارة مليئة بالذهب

الحرية – وليد الزعبي

شاعت بين الناس أمس رواية أن مغارة مليئة بالذهب اكتشفت في مدينة الحارة في الريف الشمالي من محافظة درعا، وذلك أثناء حفر أحد المواطنين لتشييد مبنى خاص به، لكن كل ما أشيع كان عارياً عن الصحة بالمطلق، حيث أوضح رئيس دائرة آثار درعا الدكتور محمد خير نصر الله، أنه وفور سماع الأنباء المتداولة تم الذهاب إلى الموقع والكشف الفوري والحسي عليه، ولم يتبين وجود أي قطع ذهبية، واتضح من خلال البحث والتنقيب الطارئ الموسع أن المكان عبارة عن مدفن ربما يعود للفترة الرمانية من خلال اللقى التي تم العثور عليها.

وأشار إلى أن اللقى المكتشفة وبحضور قوات الأمن الداخلي التي انتشرت بالمكان لتأمينه، وخاصة مع وجود عدد كبير من أهالي المنطقة وما حولها الذين تجمعوا على إثر انتشار الخبر، هي عبارة عن جزء من سوار برونزي متأكسد ومتآكل، وجزء من سراج فخاري، وإبريق فخاري صغير بحالة جيدة، وشاهدة قبر من الحجر البازلتي عليها كتابة يونانية، ومجسم حيوان غير مكتمل من الفخار بارتفاع 10 سم تقريباً على شكل (جمل)، وجزء من جرة فخارية حجم كبير (أنفورة).

وبيّن أنه تم نقل القطع إلى دائرة آثار درعا، وسيتم تسليمها أصولاً إلى متحف درعا، علماً أن المدير العام للأثار والمتاحف يصحبه مدير مديرية التنقيب، حضر إلى الموقع لتفقد المجريات التي تمت والوقوف على حيثيات الحدث الطارئ.

على ما يبدو

العالم كمكتبة كبيرة

علي الرّاعي

يعتبر الكاتب الأرجنتيني خورخي بورخيس ذو الصيت الذائع؛ أن "ألف ليلة وليلة" الكتاب النموذجي الأكمل الذي لا نعرف له أولاً من آخر، بل هو مفتوح على متاهة المعنى المتكررة في كل عصر، بحيث يمكن لأي كاتب أن يضيف إلى تلك الليالي ليلته الخاصة ويخلق شهرياره وشهرزاده في آن.

وعن الكتب بوصفها المادة التي تحمل عصارة الفكر الإنساني على امتداد العصور، وتجمع بين دفتيها خلاصة التجارب والأحلام والرؤى الكونية؛ يرى بورخيس أن العالم شبيه بمكتبة كبرى لا بداية لها ولا نهاية.

ومن وجهة نظره؛ أنّ البشرية لا تكف عن إنتاج أفكارها وسريرتها عبر الكتابة. وهي بذلك تكتب تاريخ تحولاتها المستمرة، وتؤرخ لسيرتها التي يتضافر على صنعها آلاف الكتّاب من أجيالٍ مختلفة.

يحاول بورخيس أن يُمجّد الكتابة نفسها بما يشبه صرخة الشاعر الفرنسي سان جون بيرس "أنا حامل عبء الكتابة، سأمجد الكتابة".

هذه النظرة العميقة لدى بورخيس لا تقتصر على الكتابة وحدها، بل ترتبط بالقراءة بوصفها متمم الصورة ومكملها. فالقارئ ليس مجرد كائن حيادي ومنفعل، بل طرف رئيسي في عملية الكتابة نفسها. وإن مجرد خروج النص ووقوعه تحت نظرات القراء هو بمثابة تأكيد لرغبة الكاتب في الاتصال والتواصل مع الآخرين من جهة، وتأكيد هويته التي تصبح عبر الكتابة مُركبة ومركز استقطاب لهويات الآخرين من جهة أخرى.

في هذه الحال نحن نكتب للآخر كما نكتب لأنفسنا، وهذا الآخر ليس له وجود خارجي منفصل، بل هو في وجه من الوجوه "آخرنا" نحن، وحين نحاور؛ أنفسنا فنحن في الواقع نحاور الآخر الذي نستولده من أعماق ظلمتنا المُلحة.

من هنا فإنّ اللقاء بين الكاتب والقارئ لا ينبغي أن يتم على سطح الأشياء وإنما في قرارتها.

لذا يحتاج أي نص إبداعي حقيقي إلى طرفين اثنين: الكاتب والقارئ. والقارئ حين يقرأ النص إنما يُعيد إنتاجه ويساهم في محاولة الخروج من المتاهة التي رأى بورخيس في المكتبة الجامعة رمزاً لها. إن متعة الكتابة الفعلية تكمن في الإحساس، بأننا نمنح أنفسنا فرصة جديدة لقهر الزوال والتلاشي عبر الاتحاد بالروح الشاملة للجنس البشري.

أما متعة القراءة فتتمثل في لذة اكتشاف الآخر داخلنا من خلال إضاءة المناطق التي نحس بوجودها في أعماقنا من دون أن تتاح لنا فرصة التعبير عنها.

كيف حوّل أوليفر ساكس المرض إلى قصصٍ مُدهشة؟

الحرية – لبنى شاكر

لم تكن حكايات المرضى التي تُروى يومياً في بيت الطبيب والكاتب أوليفر ساكس ١٩٣٣– ٢٠١٥، حيث أفراد العائلة جميعاً، وعلى اختلاف تخصصاتهم يعملون في المجال الطبي، مُجرّد استعراضٍ لسيرورة مرضٍ ما كالتي تجري في المستشفيات أثناء تشخيص حالةٍ مرضيةٍ معينة، إنما كانت أقرب لرصد ردّ الفعل الذي يُبديه المصابون تجاه التغيير أو الضرر الذي تتسبب به الأمراض عادةً، وهذا ما ساعده بدايةً في اكتساب رؤيةٍ وفهمٍ مُختلفين للمرضى الذين يستمر التواصل معهم لسنواتٍ أحياناً، ومن ثم استفاد أيضاً من عملهِ وقتاً طويلاً كطبيبِ أعصابٍ في دور المسنين فراقب حالاتهم عن كثب وبنى ملاحظاتٍ ووجهات نظر، كثيراً ما تطوّرت إلى مقالاتٍ بمشاركة المرضى أنفسهم.

قصصٌ مرضيةٌ نادرة

كذلك، أتاحت له مُؤلفاته المنشورة عن الصداع وأمراض الدماغ التواصل مع المزيد من الحالات النادرة وغير الاعتيادية للمصابين بالزهايمر وأمراض الأعصاب وتداعيات السكتة الدماغية، عن طريق الرسائل والاتصالات واللقاءات المباشرة، في وقتٍ كان يتواصل فيه باستمرار مع أطباء وباحثين كُثر، حيث كانت تُذهله المرونة التي يتمتع بها الدماغ في التعويض والتكيّف، وقدرة العقل على رؤية الأشياء بالتخيّل والتصوّر دون رؤيةٍ عينية، إلى جانب عمله كأستاذٍ في الطبِ النفسي في جامعة كولومبيا، وعلى ما يقوله، ساهم أولئك جميعهم؛ المرضى والأطباء والزملاء في اكتمال كتابه الشهير "عين العقل"، وفي مقدمتهم "ديفيد أبرامسون" الطبيب الذي أهداه الكتاب.

تفاصيل أكثر على الموقع

اختر ورقتك.. العدل والإصلاح أم الفتن والطائفية؟

يسرى المصري

بينما تنتظر البلاد مواسم الخير وتتطلع العيون نحو ازدهار وتنمية, تكون دافعة لسوريا وللسوريين لتخطي الوجع والعزلة والفقر المادي والروحي والفكري, يأبى الظالمون ممن تحركهم أجندات خارجية لا مصلحة لأحد من الناس فيها إلى أن يعكروا الأجواء ويبثوا السموم بين السوريين.. للعبث بحياة الناس, من قبل ثلة مشيطنة تسعى لغايات انفصالية وتمزيق أسباب النهوض.. والحيلولة دون إعادة الإعمار ونفض الغبار عن حقبة جدباء قحطاء دفنت الأحلام والعيش الكريم بتراب الفساد والظلم, وفتح صفحات جديدة لمستقبل البلاد والعباد.

بالأمس في بلدة زيدل السورية، انكسر خاطر السوريين وانجرحت قلوبهم من جريمة أريد أن تكون باب فتنة وعنف بلبوس طائفي شيطاني.. وكم من حالات وضحايا قتلوا بلا ذنب إلا ليتخذهم الظالمون والقاتلون باباً للفتنة, ومن يدخل هذا الباب يسقط في أتون جحيم لانهاية له.. لكن الله سلم.. وهو أرحم الراحمين.

امتزجت دمعة الحزن على روحين زُهقتا بدمعة الرجاء في غدٍ أفضل وغلب الوعي المجتمعي على الباطل والظلم, فكانت الحكمة بالغة أن "العدل وإحقاق الحق" هما فقط الطريق إلى سوريا الجديدة، لا الحقد الأعمى أو الانتقام الأعمى. اليوم في ذكرى التحرير وبعد مرور عام على النصر, بات جديراً بكل سوري حر وأصيل أن يقف كحاجز منيع ضد رياح الفتنة الطائفية , ليكون وعي الشعب وحكمة القيادة كفيلين بإفشال أي مخطط تدميري, يهدف إلى زعزعة وشق عرى نسيج المجتمع السوري الجميل.

إن الفرح والتحرير وفتح السبيل ورسم معالم الطريق إلى سوريا المنتصرة تمر بدعم وسند القيادة على الإدارة بالعدل وإحقاق الحق، وليس بالفتنة أو الانتقام. وليس خافياً على أحد أن بعض الأطراف تسعى لاستغلال أي حادثة لبث سموم الطائفية، في الوقت ذاته يبقى الزمام قوياً ومرتبطاً بوعي الأهالي وتكاتفهم مع الدولة ومؤسساتها لإفشال هذه المحاولات . هذه الرؤية المجتمعية التصالحية لا تلغي مطاردة الجناة والقصاص منهم، بل تجعل من هذا الإجراء جزءاً من تحقيق العدالة الشاملة، وليس رد فعل انتقامياً يعمق الجراح ويمزق النسيج المجتمعي.

تفاصيل أكثر على الموقع

عقيلة فخامة الرئيس أحمد الشرع السيدة لطيفة الدروبي تشارك في حفل افتتاح قمة "وايز 2025" في الدوحة

خل التفاح العضوي علاج طبيعي لمقاومة الإنسولين واستخدامه الخاطئ يعرقل فوائده

الحرية – باسمة اسماعيل

في وقت تعاني فيه نسبة متزايدة من الأشخاص من مقاومة الإنسولين ومشاكل السكر، يبرز خل التفاح العضوي كحل طبيعي ذي فوائد مثبتة علمياً في تنظيم مستويات السكر وتحسين حساسية الإنسولين، ورغم فعاليته إلا أن استخدامه بشكل غير صحيح قد يحرم المستخدمين من الاستفادة القصوى منه ويعرضهم لبعض الآثار الجانبية.

خل التفاح العضوي أصبح معروفاً ليس فقط كمنظف للجسم أو محسن للهضم، بل أيضاً كعلاج فعال لمقاومة الإنسولين وتنظيم مستويات السكر في الدم، حيث يحتوي خل التفاح على حمض الأسيتيك الذي يحسن استجابة الخلايا للإنسولين، ما يساعد في تحويل الجلوكوز إلى طاقة بدلاً من تراكمه في الدم، كما يبطئ من عملية تفريغ المعدة، ما يؤدي إلى امتصاص تدريجي للكربوهيدرات، ويمنع الارتفاع المفاجئ في السكر بعد الوجبات، دعم وظائف الكبد وتعزيز قدرته على طرد السموم.

تفاصيل أكثر على الموقع

التين الشوكي الهجين.. إحدى خيارات زراعة المستقبل لمواجهة تغيّر المناخ

الحرية – لوريس عمران

بدأ العديد من المزارعين في ريف جبلة بمحافظة اللاذقية يتجهون إلى زراعة التين الشوكي الهجين على جوانب الطرقات والحقول الزراعية، في ظل التغيرات المناخية المتسارعة وارتفاع درجات الحرارة في مختلف مناطق سوريا.

ويأتي هذا التوجه بعد أن أثبت هذا النبات قدرته الكبيرة على التكيف مع الظروف القاسية، مقارنة بالمحاصيل التقليدية التي بدأت تعاني من تراجع الإنتاجية نتيجة موجات الحر والجفاف المتكررة.

تفاصيل أكثر على الموقع

«بأنغام العودة إلى الحياة» ..

حفل حلب الغنائي يرفع شعار «ست الكل» لإعادة الإعمار

تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد